

نشأة الفقه الاجتهادي وأطواره
لفضيلة الشيخ محمد علي السائش

الكتاب التاسع

سلسلة البحوث الإسلامية

29
S2

اهداءات ٢٠٠١

ا.د. محمد طيـاب

جراح بالمستشفى الملكي المصري

297,14
5271-9

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
الاسكندرية



General Organization of the Alexandria Library (G.O.A.L.)
Bibliothèque d'Alexandrie

الكتاب التاسع

نشأة الفقه الاجتهادي وأطواره لفضيلة الشيخ محمد علي السائيس

المكتبة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم التفتيش: _____
رقم التسجيل: ٢٩٢٢ / ٥

شوال ١٣٨٩ هـ

يناير ١٩٧٠ م

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله ﷺ وعن العاملين بكتابه وسنة نبيه إلى يوم الدين .

أيها القارئ الكريم ، إن شريعة الإسلام شريعة خالدة ، ربط الله سعادة الإنسان في حياته وآخرته بها ، ومن رحمته بعباده أن جعل في أصول الشريعة قواعد كلية ليسهل على المتقين معرفة أحكام كل مستجد من الحياة .

ولقد حرص المسلمون في عهد الرسول ﷺ على أن تستمر حياتهم ، في كل جزء منها ، مستنيرة بأضواء كتاب الله وسنة نبيه ﷺ فكان الواحد منهم إذا عن له أمر توجه إلى النبي ﷺ فسأله فأجابه ، وكان يكفي في التعرف على الحكم الشرعي أن يسمع للمسلمون القرآن من النبي ﷺ مرتلا ومفسرا وموضحا وكانت القرائح صافية ، واللسان واحداً ، والجو الاجتماعي يحيا في ظلال النبوة ربانيا مستمسكا بالعروة الوثقى .

ومن بعد النبي ﷺ كان الصحابة رضوان الله عليهم نجوم الهدى ، يحفظون الكتاب والحديث ، ويستنبطون الأحكام منها فهم اقتدى الناس واهتدوا إلى سواء السبيل .

ثم كانت الفتوح الإسلامية ، ودخل الناس أفواجا في دين الله ،

وجدت أمور ومسائل يحتاج الناس إلى إرجاعها لمصادر التشريع الأصلية من الكتاب والسنة، فكان لابد من علماء وحكماء يستنبطون الأحكام فيها من كتاب الله وسنة رسوله وذلك في كل العصور .

وبهذا أحست نفسية مؤلف الكتاب التاسع، فقدم للمسلمين هذا الكتاب القيم الذى يضع أيدي المسلمين على قضية هامة جدية بالدراسة والاستيعاب، وهى قضية الفقه الاجتهادى، لتستمر الشريعة الإسلامية فى حياة المسلمين - الذين أحبوا الله ورسوله وأرادوا أن ينظموا حياتهم على منوالها - هى المنهج والهادى إلى سواء السبيل فى أمور الدنيا وفى أمور الآخرة .

واستيثاقاً من الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بأهمية هذا اللون من الثقافة ، فقد صرح العزم على أن تقدم المسلمين فى سلسلة البحوث الإسلامية كتابها الشهير عن :

« نشأة الفقه الاجتهادى وأطواره » لفضيلة الشيخ محمد على السائس أحد الأساتذة من هيئة كبار علماء الأزهر ، الذى منحه الله شرف خدمة الإسلام فى عمادة كلية الشريعة وأصول الدين ، فجزاه الله على ما قدمه للإسلام والمسلمين من خدمات ، ونسأله جل شأنه أن يجعله عملاً مقبولاً فى الصالحات وأن ينفع به وبالله التوفيق .

الدكتور عيسى الحاييم محمد

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي ،
هاد ، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد نبي الهدى ورسول الرحمة ،
المبعوث بالحق بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بأذنه وسراجاً منيراً .

وبعد : فهذا بحث في : نشأة الفقه الاجتهادي وأطواره
أقر مجلس المجمع أن أقوم به ليقدم إلى المؤتمر الإسلامي الرابع ، والله
أسأله أن يعينني على إتمامه على وجه يرضى العلم والحق ، وما توفيقى
إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

ومن الخير أن نبدأ هذا البحث ببيان معنى الفقه الإسلامي
الشامل للاجتهادي وغير الاجتهادي ، ثم نتبع ذلك ببيان الفرق بين
الفقه الإسلامي والتشريع الإسلامي ، لأن من الناس من يغلط ويخلط
بين الشريعة والفقه ، ويظن أن ما ينقل عن الأئمة المجتهدين من آراء
تشريع ، وتبعاً لهذا يرى الشريعة تارة بالجمود وأخرى بالتناقض ؛

إن اختلفت الآراء في المسألة الواحدة بالحلل والحُرمة ، أو الصحة والفساد ، مع أن الشريعة بحمد الله لا جهود فيها ولا تناقض ، لأن التشريع الإسلامي تشريع سماوى ، سنه للناس رب الناس الذى أحاط علمه بشئون عباده ما ظهر منها وما بطن ، ما كان منها وما يسكون الحكيم الذى يضع كل شىء موضعه ، يعلم كامن الداء فيه يبيء له ناجع الدواء ، لا يضل ربه ولا ينسى .

ومن بعد ذلك نسوق كلمة إجمالية عن نشأة الفقه الإسلامى وتطوره ، والأسس التى قام عليها ، ومصادره التى ينبع منها ، وعوامل القوة والكمال والمرونة التى جعلته يتسع لجميع الوقائع المتجددة ، والحوادث المتعددة ، فلم يضق ذرعا بحاجة ، ولم يصد يوما طالبا عن غاية .

وبلى ذلك الكلام عن الاجتهاد وأنواعه وأساليبه وأسانيده وطرقه ، وكيف اجتهد النبى ﷺ وأصحابه فى عصره بحضوره وفى غيبته ، وأنه كان لازما عليهم أن يجتهدوا وأن يمارسوا الاجتهاد ويعمرنوا عليه حتى فى عصر نزول الوحي ، لأن هذه الشريعة شريعة الخلود باقية ما بقيت الدنيا ، والنصوص محدودة والنوازل متجددة غير متعددة ، كما أنه لا بد مع وجود النصوص من الاجتهاد فيها

بمقابلة عامها بخاصها ، ومطلقها بمقيدها ، وجمليها بمبينيها وناسخها
بمنسوخها فلا مناص إذاً من الاجتهاد حتى في عصر الرسالة .

والناس بعد ذلك أحوج إليه ، لتجدد الحضارات ، وتغير
الأعراف والعادات ، وتبدل المصالح بتبدل الأزمنة والأمكنة . فما
يكون صالحاً في زمان قد لا يكون صالحاً في غيره ، وما يكون
محققاً لحكم الشريعة وأغراضها في مكان قد لا يكون محققاً لغاياتها
في مكان آخر . ومن لوازم ذلك حتماً اختلاف الآراء والاجتهادات
لما سببته من أسباب اختلاف المجتهدين والفقهاء في كل عصر
من عصور الاجتهاد : عصر الرسالة ، وعصر الخلافة ، وعصر
الأمويين ، وعصر العباسيين الذي دوت فيه المذاهب الفقهية
وصار لكل منها أتباع ومناصرون ، وسنورد نماذج من الاجتهادات
في كل عصر من هذه العصور ، كما نوضح أسس المذاهب الأربعة
التي بنى عليها كل منهم مذهبه ، ونختتم البحث إن شاء الله بكلمة
موجزة توضح صلاحية هذه الشريعة لكل زمان ومكان .

الشريعة والاجتهاد والفقه

الشريعة هي: الطريقة المستقيمة ، ومنه قوله تعالى : « ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها » ^(١) ، وقد أطلق العلماء لفظة الشريعة على الأحكام التي سنّها الله لعباده ، ليكونوا مؤمنين حاملين على ما يسعدهم في الدنيا والآخرة .

وتشمل الشريعة بهذا المعنى أنواعا ثلاثة :

الأول : ما يتعلق بالعقائد ، ويتمثل في الأحكام المتعلقة بذاة الله تعالى ، وصفاته ، والإيمان به ، وبرسله ، واليوم الآخر ، وغير ذلك مما تكفل به علم الكلام .

الثاني : ما يتعلق بتهديب النفوس وإصلاحها ، وما يجب أن يتحلّى به المرء من الفضائل ، وما يتخلّى عنه من الرذائل ، مما اختص ببيانه علم الأخلاق .

الثالث : الأحكام التي تتعلق بأعمال العباد ، من عبادات ومعاملات وعقوبات ، وغير ذلك مما اختص به علم الفقه .

[١] الجانية : ١٨ .

وقد اشتهر في تعريفه - أنه الأحكام الشرعية العملية المستنبطة من الأدلة التفصيلية - والمراد بها ما ورد في الكتاب ، وما صبح في السنة من الآيات والأحاديث الخاصة بتلك الأحكام العملية ، فالكتاب والسنة هما المصدران الأساسيان للشرعية ، وقد ألحق بهما مصدران آخران هما : الإجماع ، والقياس ، فلهما أيضا قوة إثبات الأحكام من حيث إنهما يستندان في باطن الأمر إلى دلالات من المصدرين الأصليين : الكتاب والسنة .

وطريقة التشريع في الصدر الأول لم تقم على فرض الحوادث ، بل كانت سائرة مع الواقع ، ومبنية على أن المسلمين إذا عرض لهم أمر يقتضى بيان الحكم رجعوا إلى النبي ﷺ فيفتيهم تارة بما أنزل الله عليه من الكتاب ، وتارة بالحديث .

وأحيانا يبين لهم الحكم بعمله ، أو يعمل البعض منهم عملا فيقرهم عليه إن كان صوابا ، فإن استعصى عليهم العثور على مصدر من هذه المصادر لبعد الشقة بينهم وبين الرسول ﷺ أو لغير ذلك من الأسباب اجتهدوا رأيهم ، ولم يقفوا عاجزين عن الحكم فيها بما يقر العدالة وتتحقق به المصلحة ، وما يرونه أشبه بحكم الله ورسوله ولم ينسكروا ذلك على أحد منهم ، بل إن رسول الله ﷺ قد أقر هذا الصنيع ، وشجع عليه ، وارتضاه من معاذين جبل رضى الله عنه حينما بعثه

إلى اليمين ، وسأله عما يحكم به فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، وحمد الله على أن الله وفقه لوجه الصواب لما أجاب بقوله «أجتهد رأيي لا آلو» . ولا شك أن الاجتهاد بالرأي أعم من القياس ، وأوسع دائرة ، وأعظم أثرا ، ونحن إذا حللنا هذا الرأي على ضوء ما كانوا يتبعونه في أحكامهم وجدناه يرجع إلى أنواع كثيرة ، كلها له قوة إثبات الأحكام وتحقيق المصلحة التي ترمى إليها مبادئ الإسلام ، فقد ينحل إلى قياس خفي أو جلي ، وقد ينحل إلى غير ذلك من تلك الأنواع التي عرفت فيما بعد بأسماء خاصة اصطلاحية ، كالمصالح المرسلة ، وسد الذرائع والاستحصان ، فإنه لم يكن فقهاء الصدر الأول قبل أن تنشأ المصطلحات الفقهية والأصولية يعرفون هذه الأسماء ، وإنما كانت معانيها متشعبة بها عقولهم ، مغروسة في نفوسهم فكانوا يحكمون ما يسمى بالمصالح المرسلة ، وليس ذلك إلا العمل بما يحصل نفعا ، أو يدفع ضررا ، مما لم تنص مصادر الشريعة الأصلية على إهداره وإلغائه ، وإن كانت أيضا لم تنص على اعتباره بخصوصه ووجوب الأخذ به ، وكانوا يعملون بمبدأ سد الذرائع ، فيسدون باب بعض المباحات إذا اتخذها الناس مسلكا لشيء من المحظورات ، وقد يراعون في اجتهادهم ما اعتاده الناس ، وجرى به عرفهم إذا لم يخالف ذلك نصوص الشريعة ومبادئها الكلية .

كما كانوا يعتمدون في استنباطهم لبعض الأحكام على ما سماه العلماء أخيرا بالاستحسان .

وقد خلف لنا فقهاء الإسلام ترانا عظميا من الأحكام الشرعية التي كانت أنزرا لاجتهادهم ، وهذه الأحكام على نوعين :

الأول : أحكام ثابتة لا تتغير ولا تبدل ، ولا تختلف المصاحبة فيها باختلاف الأحوال والأزمان .

الثاني : أحكام جزئية روعيت فيها مصالح الناس وعرفهم في الوقت الذي استنبطت فيه .

وإذا كانت المصالح تختلف باختلاف الظروف والأحوال ، وكانت أعراف الناس مختلفة ومتبدلة ، وجب أن نقول : إن تلك الأحكام التي بنيت على متطلبات عصر ، أو قضى بها عرف خاص لا يصح أن تؤخذ قانونا دائما ، وشرعية ثابتة تطبق حتى مع اختلاف وجه المصلحة وتغير العرف .

ومن هنا يتضح لنا أمور :

أولا : أن الشريعة أهم من الفقه ، وأن الفقه جزء منها .

ثانيا : أن التشريع الإسلامي بمعنى سن الأحكام وإنشائها لم يسكن إلا في حياة الرسول ﷺ ومنه هو فقط ، إذ لم يجعل الله

لأحد غير نبيه سلطة التشريع ، وأن يعتمد فيه على الوحي المتلو وهو القرآن ، وغير المتلو وهو السنة ، وأما اجتهاده ﷺ فردّه إلى الوحي ، لأنه لا يقر على الخطأ ، فأقراره على اجتهاده وعدم تنبيهه إلى الخطأ تصويب له منزل منزلة الوحي .

ففي حياته ﷺ وضعت القواعد الكلية ، وأنشئت الأحكام ، وبين مجملها ، وقيد مطلقها ، وخصص عامها ، ونسخ ما شاء الله أن يفسخ منها .

ونص على علة ما شرع جزئيا ليأخذ حكم الكلّي ، وليمكن تطبيق ذلك الحكم على ما يحدث من قبيل ذلك الجزئي في كل زمن وفي جميع الأحوال .

وبالجملة فقد أحسكت قواعد هذه الشريعة ، وأقيمت أسسها ، وكملت أصولها في زمن الرسالة ، يشهد لذلك قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً » ^(١) . وحديثه ﷺ : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنتي » .

ومن ذلك يتضح أن النبي ﷺ لم يفارق هذه الحياة إلا بعد أن تكامل بناء الشريعة ، فإكان بعد وفاته مما ثبت باجتهاد الصحابة

[١] سورة المائدة آية ٣

والتابعين فليس تشريعا على الحقيقة ، وإنما هو توسيع في تبسيط القواعد الكلية وتطبيقها على الحوادث الجزئية المتجددة ، واستنباط للأحكام بفهمها والقياس عاينها فيما لم يرد فيه نص .

فليس للتشريع مصدر إلا الكتاب والسنة ، وأما الاجتهاد في عصر التنزيل فلا يصح أن يكون مصدرا مستقلا من مصادر التشريع ، فإن اجتهاد النبي ﷺ يرجع في نهايته إلى الوحي فإن كان صوابا أقر عليه ، وإن كان خطأ نبه عليه ، وأما اجتهادات الصحابة فما كانت تحصل منهم غالبا إلا في الحالات التي يسر فيها رجوعهم إلى النبي ﷺ لاستفتائه في الأمر لسبب بعد الشقة بينهم وبينه ، أو خوف فوات الفرصة ، وكان لابد لهم أن يرجعوا بعد ذلك إليه فيقف بهم على حقيقة الأمر ، ويعصوهم أو يخطئهم ، ويكون مرد هذا إلى السنة .

ثالثا : أن الاجتهاد بمعنى بذل الفقيه الوسع واستفراغه الجهد في استنباط الحكم الشرعي من الأدلة الشرعية بدأ في عصر التنزيل واتسع نطاقه ، وزاد نشاطه في العصور التالية حسبما اقتضته الحاجة وتطلبته مصلحة الأمة الإسلامية وذلك لأن بذل الجهد في استنباط الحكم الشرعي مما اعتبره الشارع دليلا ، وهو كتاب الله وسنة نبيه يقع على وجوه :

أولا : أخذ الحكم من ظواهر النصوص إذا كان محل الحكم مما تتناوله تلك النصوص ، وذلك بعد النظر في عامها وخاصها ، ومطلقها ومقيدها ، وناسخها ومنسوخها ، وما إلى ذلك مما يتوقف عليه الاستنتاج من الألفاظ .

ثانيا : أخذ الحكم من معقول النص ، بأن كان للحكم علة مصرح بها أو مستنبطة ، ومحل الحادثة مشتمل على تلك العلة ، والنص لا يشملها ، وذلك طريق القياس .

ثالثا : أن تنزل الوقائع على القواعد العامة المأخوذة من الأدلة المتفرقة في القرآن والسنة ، وهذا ما يقع تحت اسم الاستحسان والمصالح المرسلة ، وسد الذرائع وما إلى ذلك من مسالك الاستنباط .
اجتهاد الرسول والمصحابة .

هذا ومع أن الكتاب والسنة هما أصل التشريع فقد ثبت ثبوتنا لا يحتمل الريبة أن النبي ﷺ كان مأذونا بالاجتهاد ، وأنه وقع منه بالفعل ، وفي مواقع كثيرة سنسوق إليك طرفا منها ، وأنه أذن فيه أصحابه وشجعهم عليه وأقرهم على الكثير مما اجتهدوا فيه وأثابهم عليه ، سواء أصابوا أم أخطأوا .

فأنت تراه يقول فيما صح عنه من الأحاديث : (لولا أن أشق

على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) ويقول لإحدى أزواجه :
(لولا قومك حديثو عهد بالكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم) فذلك يدلنا على تحييره بعض الأمور على بعض مراعاة لما يراه مصلحة للأمة .

ولسنا بسبيل استقصاء وحصر جميع ما وقع منه ﷺ اجتهدا أو ما وقع من اجتهدات الصحابة في عصره بمحضر منه أو في غيبته، وحسبنا ذكر نماذج من ذلك لنصل إلى أنه لم يسكن للنبي ﷺ ولا لصحابته في عصره مندوحة عن الاجتهاد .

ومن وقائع الاجتهاد التي يشهد بها القرآن : أنه استشار أصحابه فيما يصنع بأسرى بدر ، ثم أخذ برأى أبي بكر ورجع قبول الفداء على ما رآه عمر من قتلهم ، وفي ذلك يقول الله تعالى :

« ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض » (١) .

ويقول النبي ﷺ : (لو نزل بنا عذاب ما نجا منه إلا عمر) .

وكذلك اجتهد في الإذن للمعتذرين أن يتخلفوا عن غزاة تبوك وفي ذلك نزل قوله تعالى : « عفا الله عنك . لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين » (٢) .

[٢] التوبة آية ٤٣ .

[١] الأنفال آية ٦٧ .

كذلك اجتهد يوم خير حينما رأى أصحابه أوقدوا النار تحت القدور ، فقال ﷺ : (علام أوقدتم هذه النيران ؟ قالوا : لحوم الحمر الإنسية . قال : أهريقوا ما فيها واكسروا قدورها . فقام رجل من القوم فقال : نهريق ما فيها ونغسلها ؟ فقال النبي ﷺ : (أو ذاك) فهو يأخذهم أولا بالأشد حسا للمادة ومنعاهم أن يأكلوها ، فلما سلموا بالحكم وأشعروه أن تكسير القدور قد يغتفر عليهم مصلحة ، ويزيدهم حرجا رخص لهم في غسلها لينتفعوا بها في غير هذا .

ومن أمثلة اجتهداته التي تعتمد القياس وتعتبره من المدارك الشرعية (أن امرأة جاءت به وقالت : يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها ؟ فقال : أرايت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يجزىء عنها ؟ قالت : نعم قال : فدين الله أحق أن يقضى) .

ومن ذلك أن رجلا أنكر ولدا وضعت زوجته أسود ، فقال صلى الله عليه وسلم : (هل لك من إبل حمر فيها أورك ؟ قال نعم . قال صلى الله عليه وسلم : فن أين ؟ قال : لعله نزعة عرق . قال صلى الله عليه وسلم : وهذا لعله نزعة عرق) .

ومن اجتهاده عليه السلام وهو ما يرجع إلى سلطة ولى الأمر الإدارية
ما رواه أحمد عن أبي هريرة قال : (قال رجل : يا رسول الله إن لى
جارا يؤذنى قال : انطلق فأخرج متاعك إلى الطريق ، فانطلق
فأخرج متاعه ، فاجتمع الناس إليه فقالوا : ما شأنك؟ قال إن لى جارا
يؤذنى فجعلوا يقولون : اللهم العنه ، اللهم أخرجه ، فبلغه ذلك فأتاه
فقال : ارجع إلى منزلك فوالله لا أؤذك) .

ومن هذا النوع من الاجتهاد أنه عليه السلام منع الغال من الغنيمة
سهمه وحرق متاعه ، عقوبة شرعية سياسية .

ومن ذلك أيضا أنه ضاعف الغرم على من سرق مالا لم يطلع فيه ،
وعذبه بجلدات تأديباً له وزجراً لأمثاله .
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

ومن ذلك أنه عليه السلام هم أن يحرق على تاركى الجمعة والمتخلفين من
الجماعة بيوتهم ، ولم يمنعه من ذلك إلا الرحمة بمن فيها من النساء
والأطفال ، وإلا خشية أن يقول الناس إن محمدا يحرق أصحابه .

ومن ذلك أيضا أنه عليه السلام لما حاصر أهل خيبر ، وألجأهم إلى
قصورهم وغلب على الزرع والأرض والنخل ، صالحوه على أن يجلبوا
منها ولهم ما حملت ركا بهم ، ولرسول الله عليه السلام الصفراء والبيضاء
والحلقة والسلاح ، واشترط عليهم ألا يكتبوا وألا يغيبوا شيئاً ،

فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد ، فغيبوا مسكاً فيه مال وحلى لحبي
 ابن أخطب كان قد احتمله معه إلى خيبر حين أجليت بنى النضير ،
 وكان حي قد قتل مع بنى قريظة لما دخل معهم ، فقال رسول
 الله ﷺ لعمر بن أبي سلمة : ما فعل مسك حي الذي جاء به من
 النضير ؟ قال : أذهبت النفعات والحروب ، قال ﷺ العهد قريب ،
 والمال أكثر من ذلك ، ثم أمر الزبير فسه بعذاب حتى اعترف
 ودلهم على الخربة التي دفن فيها الكثر ، وأراد رسول الله أن ينفذ
 على أهل خيبر شرط الجلاء ، فقالوا : يا محمد دعنا في هذه الأرض
 نصلحها ، ونقوم عليها ، فنحن أعلم بها منكم ، ولم يكن للرسول
 ولا لأصحابه غلمان يقومون عليها ، ولم يكن لهم من الفراغ
 ما يمكنهم من القيام عليها بأنفسهم ، فأعطاهم إياها على أن لهم الشطر
 من كل زرع ومن كل ثمر ، ما بدا لرسول الله ﷺ أن يقرهم ،
 فكنوا فيها حتى أجلاهم عمر بن الخطاب .

فهذه الواقعة تشتمل على ضروب من الاجتهاد الشديد ، وألوان
 من السياسة الصالحة ، ففيها جواز تعزيز المتهم بما يرى الحاكم أنه
 مؤد إلى إظهار الحق .

قال ابن القيم في زاد المعاد : « وهذا من السياسة ، فإن الله

سبحانه وتعالى كان قادرا على أن يدل رسوله على موضع الكنز بطريق الوحي ، ولكن أراد أن يسن للأمة عقوبة للمتهمين ، ويوسع لهم طريق الأحكام رحمة بهم وتيسيرا عليهم .

وفيهما أيضا دليل على جواز الأخذ بالقرائن وشواهد الأحوال في الاستدلال على صحة الدعوى أو فسادها ، فإنه ﷺ لم يعبا بقول عم حي في المال أنه أذهبتة النفقات والحروب ، إذ كانت الشواهد تكذبه ، ولذلك قال له : العهد قريب والمال أكثر من ذلك .

وفيهما أنه ﷺ لم يستمسك بشرط الجلاء الذي صالح عليه أهل خيبر بل أجابهم إلى طلب إلقائه ، وأقام في الأرض يصلحونها على نصف الخارج منها ، لما رأى أن مصلحة المسلمين لا تتعارض مع هذا الإلغاء ، واقتضى حذق سياسته ألا يجعل قرارهم فيها مؤبدا ، أو إلى أجل طويل ، بل ربط بإرادته وعلى حسب ما يرى من المصلحة .

وأما إذنه ﷺ للصحابة بالاجتهاد فيشهد له حديث معاذ ابن جبل ، فقد روى أنه ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن يعلمهم ويقوم ببعض الأمر فيهم ، قال له كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال أقضى بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟

قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ؟
قال : أجتهد رأيي لا آلو ، قال : فضرب رسول الله ﷺ بيده على
صدرى وقال : الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى
رسول الله .

فهذا ارتياح منه ﷺ لما رآه من أخذ معاذ بالقياس والاعتماد
على الاجتهاد .

وقد تعددت وقائع الاجتهاد من الصحابة فى حضرته وغيبته ،
فكان ﷺ يقرهم على ما أصابوا ، وينكر عليهم ما أخطأوا .
وإليك بعض الوقائع تشهد بذلك ، منها :

١ — أن بنى قريظة حينما انتصر عليهم المسلمون وحاصروهم
فى حصنهم حكوا سعد بن معاذ ، ورضوا أن ينزلوا على حكمه ،
فحكم أن يقتل رجالهم ، وتسبي نساؤهم وذرايرهم ، فقال ﷺ :
« حكمت فيهم بحكم الله » .

وكان حكم سعد فيهم بقيامهم على المحاربين المذكورين فى قوله
أعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض
فساداً أن يقتلوا أو يصابوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
أو ينفوا من الأرض » (١) .

[١] المائدة ٣٣ .

لأن هؤلاء ما أتوا قريشاً على المسلمين في غزوة الأحزاب ،
ونقضوا عهداً كان بينهم .

وقيل : قاسمهم سعد على أسرى بدر الذين عوتب النبي ﷺ في
عدم قتلهم ، ولم يكن قد نزل بعد : « فإما منا بعد وإما فداء » (١) .
٢ — أن صحابين خرجا في سفر فحضرت الصلاة ولم يكن
معهما ماء ، فصليا ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما ،
ولم يعد الآخر فصوبهما ، وقال للذي لم يعد صلاته : أصبت السنة
وأجزأتك صلاتك ، وقال للذي أعاد : لك الأجر مرتين .

٣ — أنه لما رجع رسول الله ﷺ من غزوة الأحزاب
وأراد أن يخلع لباس الحرب أمره الله عز وجل بالحقاق ببنى قريظة ،
فقال صلى الله عليه وسلم : لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بنى قريظة ،
فساروا مسرعين إلا أن بعضهم صلى العصر في الطريق ، وأول كلام
الرسول بأنه قصد السرعة ، ولم يصل البعض الآخر إلا في بنى قريظة ،
ولما تحاكموا إلى النبي ﷺ لم ينكر على أحد منهم .

٤ — أن جماعة من الصحابة كانوا في سفر ، وفيهم عمرو وعاذ
رضي الله عنهما فأصبح كلاهما جنباً ، ولا ماء معهما ، فبذل كل منهما
اجتهاده .

[١] عهد : ٤ .

فأما معاذ فقياس الطهارة الترابية على الطهارة المائية وتفرغ
في التراب وصلى .

وأما عمر فلم ير ذلك وأخر الصلاة .

فلما رجعا إلى الرسول ﷺ بين لهما الصواب ، وأشار إلى أن قياس
معاذ فاسد ، لأنه في مقابلة النص وهو قوله تعالى : « فامسحوا
بوجوهكم وأيديكم » ^(١) وقال له يكفيك أن تفعل هكذا : مشيراً
إلى كيفية التيمم وأفهم عمر أن التيمم كما يرفع الحدث الأصغر يرفع
الحدث الأكبر ، وأن الملامسة في آية التيمم ليست مقدمة الجماع
كما فهم عمر ، وإنما هي كناية عن الجماع نفسه .

٥ - أن علياً كرم الله وجهه قد حكم باجتهاده في أصحاب
الزبية حينما وجهه النبي ﷺ قاضياً إلى اليمن ، وذلك أن قوماً
احتفروا زبية فوقم الأسد فيها وازدحم الناس عليها ، فوقع فيها
رجل وأمسك بآخر ، وأمسك الثاني بثالث حتى صاروا فيها أربعة
فقاتوا . فقضى على رضى الله عنه للأول بربع الدية ، لأنه مات بتدافع
للزاحين حول الزبية ، وبوقوع الثلاثة الذين جذبهم فوقه ، فأهدر
ما يقابل فعله من الدية ، وذلك ثلاثة أرباعها . وجعل للثاني ثلث الدية ،
لأنه مات بجذب الأول له ، ووقوع الاثنين اللذين جذبهما فوقه ،

[١] المائدة : ٦ .

فأهدر ما يقابل فعله وهو ثلثا الدية ، وجعل للثالث نصف الدية لأنه مات بجذب الثاني له وبوقوع الرابع الذي جذبه هو فوقه ، وأهدر ما يقابل فعله وهو نصف الدية ، وجعل للرابع الدية كلها لأنه مات بجذب الثالث له فقط ، وحكم بأن الواجب كله على قبائل الذين ازدحموا حول الزبية لرؤية السبع متردياً فيها .

ولما أبوا قبول هذا الحكم وقدموا إلى النبي ﷺ وعرضوا عليه القصة قال : القضاء كما قضاه على .
وكثير غير ذلك مما يطول بنا مرده .

ومع هذا ، فالمعتبر أن الاجتهاد في عصر الرسالة ليس مصدراً مستقلاً من مصادر التشريع ، إذ أن اجتهاد النبي ﷺ يرجع في نهايته إلى الوحي ، فإن كان صواباً أقر عليه ، وإن كان غير ذلك نبه إلى وجه الخطأ فيه .

وأما اجتهادات الصحابة فما كانت تحصل منهم غالباً إلا في الحالات التي يمس فيها رجوعهم إلى النبي ﷺ لاستفتائه في الأمر بسبب بُعد الشقة بينهم وبينه ، أو خوف فوات الفرصة ، وكان لابد لهم أن يرجعوا بعد ذلك الاجتهاد إليه ، فيقف بهم على حقيقة الأمر ، فيصوبهم أو يخطئهم ، ويكون مرجعهم بمقتضى هذا إلى السنة .

الحكمة في اجتهاده صلى الله عليه وسلم

وإذنه للصحابة بالاجتهاد :

هذا والحكمة في اجتهاده ﷺ وإذنه للصحابة في الاجتهاد أن هذه التشريعات لما كانت خاتمة الشرائع ، وأنها عامة للناس جميعا مهما اختلفت أجناسهم وطبائعهم ، وتنوعت عاداتهم وأعرافهم وأنها خالدة باقية ما بقيت الدنيا وعمرت بأهلها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وأن قواعد الدين ونصوصه جاءت كلية لم تعرض للتفاصيل ، وما كان لها أن تفعل ، فالحوادث متجددة ومتكاثرة لا تقف عند حد ، فكل زمن يحدث لأهله من الوقائع ما لم يكن يعرفه أهل الزمان السابق ، لما كان الأمر كذلك أراد صلى الله عليه وسلم أن يعلمهم طريقة الاستنباط ، ويمرنهم على كيفية أخذ الأحكام من أدلتها الكلية ، ليستطيع أهل الفقه والمعرفة من بعده بقوة مداركهم أن ينزلوا ما يجرد من الحوادث على صمومات الكتاب والسنة ، وذلك مصداق قوله تعالى : **«وَنُزِّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ»** (١) .

فليس معنى أن القرآن تبيان لكل شيء أنه أحاط بجزئيات الوقائع والحوادث ، ونص على تفاصيل أحكامها ، فإن الواقع يشهد بأنه في الأعم الأغلب لم يعرض لهذه التفاصيل ، ولم يعن بالجزئيات ،

[١] النحل آية ٨٩ .

وإنما أنت الأحكام في صورة قوانين عامة ومبادئ كلية يمكن
تحكيمها في كل ما يعرض للناس في حياتهم اليومية ، فهي قوانين
محكمة ، ثابتة لا تختلف ولا يسوغ الإخلال بشيء منها ، وعامة كلية
يمكن أن تتمشى مع اختلاف الظروف والأحوال . فالقرآن الذي
هو المصدر الأول للتشريع تبين كل شيء ، من حيث إنه أحاط
بجميع الأصول والقواعد التي لا بد منها في كل قانون وأي نظام ،
وذلك كوجوب العدل والمساواة والشورى ، ورفع الحرج ، ودفع
الضرر ، ورعاية الحقوق لأصحابها ، وأداء الأمانات إلى أهلها ،
والرجوع بهام الأمور إلى أهل الذكر والاختصاص ، وما إلى ذلك
من المبادئ العامة التي يجب أن يتناولها كل قانون يراد به صلاح
الأمم وإسعادها .

وبذلك يكون النبي صلى الله عليه وسلم باجتهاده وإذنه للصحابة
بالاجتهاد قد ضرب لأمته من بعده المثل ، ورسم لهم الطريق
ليأخذوا أخذه من بعده ، حتى يكون الفقه الإسلامي بتفاصيله
قويا على مسايرة الزمن ومتابعة نهوض الأمم . ولذلك كانت الأحكام
في كثير من الأحيان تأتي مقرونة بعلمها متصلة ببيان السر فيها ،
سواء في الآيات القرآنية أو في السنة النبوية ، ففي القرآن : « لعلكم
تتقون » ^(١) ، « ذلكم أزكى لكم » ^(٢) ، « خذ من أموالهم صدقة

[١] البقرة : ١٧٩ .

[٢] البقرة : ٢٣٢ .

تظهرهم وتزكيتهم بها،^(١) «كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم»^(٢).
ومن السنة : قوله في طهارة سؤر الهرة : (إنها من
الطوافين عايكم والطوافات) ، وفي خل النبيذ (تمر طيبة وماء
طهور) ، وفي حرمة نكاح البنت على عمتها أو خالتها (إنكم إذا
فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم) .

ومن ذلك تبين أن ليس للقبكر الإسلامى فى العصر النبوى
مصدر سوى الكتاب والسنة ، وأن كل ما ثبت من طريق الاجتهاد
كان استنباطا من الكتاب مرة ، وراجعا إلى الوحى مرة أخرى .

الاجتهاد ليس على الحقيقة تشريعا :

وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أن الاجتهاد بوجه عام سواء أكان
فى العصر النبوى أو فى أى عصر بعده ليس على الحقيقة تشريعا ،
وأن غاية أمره أنه يشبه التشريع من قبل أن يظهر به حكم لم يكن
جليا قبله ، فليس إنشاء للحكم وإثباتا له ابتداء ، بل هو كشف عن
حكم الله فى الحادثة بالنسبة للمجتهد ومن يقلده .

ولعل هذا مراد من قال إن القياس مظهر للحكم لا مثبت له ،
وهذا سبيل كل مسالك الاجتهاد ومظاهره .

[١] التوبة : ١٠٣ . [٢] الحصر : ٧ .

فالتشريع بمعنى وضع الأحكام وما يطرأ عليها من تقييد
وتخصيص ، وبيان للمجمل لم يكن موجوداً إلا في حياة النبي ﷺ
مستفاداً من كتاب الله وسنة رسوله ، لأن الحاكم هو الله تعالى
ولا حكم إلا الله ، والرسول مبلغ ومبين ، « يأيها الرسول بلغ
ما أنزل إليك من ربك » ^(١) ، « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس
ما نزل إليهم » ^(٢) ولهذا قال الرسول ﷺ : (تركت فيكم أمرين
لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه) .

وهذا التشريع وإن انتهى وجوده لوفاة النبي ﷺ ، لكن
أثره وهو إلزام الناس بأحكامه باق إلى يوم القيامة .

أما ما صدر بعد عصر النبوة من الاجتهاد والاستنباط فهو لا يعدو
أن يكون فهماً لكتاب أو سنة ، أو إظهاراً للحكم غير منصوص عليه
بدليل من الأدلة للمعتبرة : كالقياس ، والاستحسان ، وللعالم الرسالة .
وهذا ليس إنشاء للحكم بل هو بيان لحكم ورد به الكتاب أو السنة ، إلا
أنه كان خفياً وأظهره الاجتهاد ، وهذا لا يعد تشريعاً وإن أشبه التشريع
في أنه طريق لمعرفة أحكام لم تكن معروفة ، وعليه فلا يطلق على
المجتهدين أنهم من السلطة التشريعية أو مشرعون ، بل هم فقهاء

[١] المائدة : ٦٧ .

[٢] النحل : ٤٤ .

وظيفتهم التفسير والاستنباط ، وفقههم ما يراه القلب بعد فكر
وتأمل في معاني النصوص .

استنتاج :

فلا اجتهاد يخالف السلطة التشريعية الحديثة من ثلاثة وجوه :
أولاً : أنها سلطة إنشاء للقوانين من رجال التشريع في الأمة .
أما الاجتهاد فهو إظهار وكشف عن حكم الله بالوسائل الشرعية المعتمدة .
ثانياً : أن التشريع من طبيعته الإلزام حتى يؤتى ثماره ويحقق أهدافه .
أما الاجتهاد فإنه غير ملزم إلا للمجتهد ومن استفتاه
أو قلده ، إلا إذا أجمع عليه فيصبح ملزماً من قبل أن إجماع المسلمين
محصوم من الضلال .

ثالثاً : أن سلطة التشريع لها الحرية المطلقة في وضع الأحكام
وإلغائها وتعديلها حسب مقتضيه المصلحة في نظرها ، أما الاجتهاد
فإنه مقيد بأن يكون متفقاً مع القواعد العامة ، والمبادئ الكلية ،
والأصول الشرعية التي ورد بها الكتاب وقررتها السنة النبوية .

ثم إن الاجتهاد إما فردي أو جماعي ، ومع أن الاثنين مرجعهما
الكتاب والسنة لكن الثاني أقرب إلى الصواب ، إذ تعرض فيه
الآراء ، وتساق الحجج وتمحس من طريق الشورى ، فيقل الخلاف ،

ويخرج المجتهدون من بحث القضية بإجماع ، وكان هذا هو الغالب
على اجتهادات الصحابة رضوان الله عليهم .

والآن : وبعد أن أوجزنا القول في الفرق بين الاجتهاد والتشريع ،
والفرق بين الفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية وبيننا أنه لا مناص
للأمة الإسلامية من الاجتهاد حتى في عصر الرسالة والتنزيل ،
نسوق الكلام في نشأة الفقه الاجتهادي وأطواره ، ونبدأ بالطور
الأول .

التشريع في عصر النبوة

جاءت الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع السماوية ، وبعث النبي ﷺ إلى الناس كافة ، ولكنه بدأ بإصلاح شأن العرب الذين اختارهم الله أنصاراً لدينه ودعاة إليه ، وكانت حال العرب قبل الإسلام تقوم على أمرين :

الوثنية في الدين .

والفوضى في نظام المجتمع .

فكان لا بد لا تنشأ لهم من الهمجية واستخلاصهم لنصرة دين الله من إصلاح هذين الأمرين فيهم .

وقد أتجه الإسلام بادية ذي بدء إلى إصلاح العقيدة ، فإنها الأساس الذي يبني عليه ما عداه ، فغرس في قلوبهم عقيدة التوحيد ووجههم نحو إخلاص العبادة لذاته العلية ، واقتلع من نفوسهم الأخلاق المردولة ، ومحا من بينهم العادات الخبيثة وطبعهم على غرار من الأخلاق الفاضلة والسجايا الكريمة ، وتم له ما أراد في فترة ما قبل الهجرة ، وبعد الهجرة بدأت تتكون نواة الدولة الإسلامية ، وأصبح لها كيان دولة ، وحينئذ مست الحاجة إلى التشريع العملي

على أتم صورة ، فاتجه الوحي إلى تنظيم الدولة داخليا وخارجيا
فشرع لهم الأحكام التي تتناول شؤونهم كلها ، سواء منها ما يتعلق
بحياة الفرد أو الجماعة ، أو بعلاقة الدولة بغيرها ، فشرع العبادات
والجهاد ، ووضع الحدود والعقوبات للجنايات المختلفة ، كما وضع
للقضاء نظاما وللأسرة نظاما كاملا .

فنظم الزواج وما يتعلق به من نفقات وثبوت نسب للأولاد ،
ورسم طريق فصم عقدة الزواج إذا دعت إليه حاجة ، بحيث
لا يلحق أحد الطرفين ضرر ولا إعنات ، فشرع الطلاق وحدد
مراته بالثلاث ، كما شرع العدة حتى لا تختلط الأنساب .

ووضع نظام الموارث ، فجعل لكل قريب نصيباً حسب درجته
من المورث ، بعد أن كانت الموارث عندم إغداقا على البعض
وحيفا على البعض وحرمانا للآخرين .

ووضع نظام الحرب والسلم ، ليحفظ للدولة الإسلامية هيبتها
وكرامتها من غير أن تلحق بأعدائها ظلماً أو حيفاً ، فجعل القتال
والقتل ضرورة ، والسلم والمسالمة هي الأساس .

وبالجملة : فلم يترك ناحية من نواحي الحياة العملية إلا نظمها
تنظيماً دقيقاً محكماً .

وليس معنى هذا أن كل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم

من تشريعات كان جديداً ، بل منه ما كان جديداً ، ومنه ما كان
معروفاً قبل ذلك ، فأقر أو أدخل عليه من التعديل ما يجعله صالحاً
للعمل ، وذلك لأنه كان للعرب قبل الإسلام إمام ببعض الضوابط
التي يفصلون بها في خصوماتهم ، ونزول يسير من العبادات المستحسنة
والنزمات الطيبة الكريمة ، سرى إليهم بعض هذا كله من شريعة
أبيهم إسماعيل ، وانحدر إليهم بعض آخر من ديانة اليهود والنصارى
الذين كانوا يعيشون بينهم أو يجاورون بلادهم ، أو ينزحون إليهم
لقضاء ما ربحهم ، واهتدوا إلى البعض الآخر على ضوء التجارب ،
وعن طريق العرف والعادة ، وما تهدي إليه العقول السليمة والطباع
المستقيمة ، ومن ذلك قولهم في القصاص : القتل أنفى للقتل - والدية
على العاقلة في الخطأ - وكان نظام القسامة عندهم معروفاً ، ولهم
طلاق وظهار ، ونكاح تحطب فيه المرأة إلى وليها ، ويصدقها
الخطاب مهراً ثم تزف إليه .

لكن تلك الضوابط وأمثالها لم تكن قانوناً ملزماً يرجعون
إليه في فصل خصوماتهم وصيانة حقوقهم ، تسرى نصوصه على كل
الناس أو جلهم .

بل كانت ضوابط قليلة الأهمية ليست كافية في تحقيق النظام ،
ولارادعة لأهل الفساد ، ويرجع ذلك إلى أنهم لم يكن عندهم سلطة
عليا تشرف على التنفيذ وأن القضاء لم يكن ملزماً .

ولما جاء الإسلام أقر الصالح من تلك المبادئ بعد أن هذبها
وجعل القضاء بها ملزما واجب التنفيذ ، وسوى بين الناس لا فرق
بين رئيس ولا مرءوس ، ولا بين غنى وفقير ، ولا بين صغير وكبير
ولا بين رجل وامرأة .

ولم يهدم الإسلام كل ما وجد عاينه الجاهلية من معاملات ،
بل نراه هدم الفاسد من كل وجه .

بحرم الربا لأنه أكل لأموال الناس بالباطل .

وحرّم الزنى لأنه انتهاك للأعراض وخالط للأنسب .

وحرّم الخمر لأنها مفسدة للعقول التي هي من أجل النعم .

وألغى بيع الملامسة والمناينة وإلقاء الحصة .

ونظم الزواج فأقر منه النوع المشروع ، وألغى منه ما كان زنى
أو قريبا منه .

وأقر أصل الطلاق وحدد مراته بالثلاث ، بعد أن كان عندهم
لا يقف عند حد .

كما حدد عدد الزوجات بعد أن كان الرجل منهم يتزوج ما شاء
من غير حد .

والسر في ذلك أن الإسلام لم يأت ليهدم ما كان عليه الناس

من مدنية وأخلاق وعادات ليؤسس على أنقاضها مدنية جديدة وعادات وأخلاقا أخرى ، وإنما كان ينظر إلى الأشياء من جهة ما فيها من مصلحة أو مفسدة ، ويعطيها الحكم تبعاً لذلك ، فهو إذا جاء للبناء لا للهدم لا ينبغي إلا الإصلاح ، وهي خاصة لازمت الفقه الإسلامي بعد وفاة الرسول الكريم ، فإن المسلمين لم يبطلوا كل ما تعودته الناس من عادات ، بل كانوا يقررون الصالح الذي يتفق مع أصول الشرع السكينة ، ويلغون الفاسد الذي يناقض المبادئ العامة والقواعد الشرعية .

وطريقة التشريع في العصر النبوي قامت على أساس الواقع ، فكما وقعت حادثة تتطلب حكماً لجأ الصحابة إلى رسول الله ﷺ يسألونه البيان ، فإذا لم يكن عنده حكمها تطلع إلى السماء فيأتيه الوحي تارة بآية أو آيات من القرآن فيه جواب ما سألوا ، وطورا ينزل عليه الوحي بغير قرآن مبيناً له الجواب ويترك له التعبير عنه وهو ما عرف بالسنة ، وآناً يتأخر الوحي فلا ينزل بهذا ولا بذلك ، فيجتهد على ضوء ما أنزل عليه من أحكام ، وما ألهمه الله من سر التشريع ، مرة وحده وأخرى مع مشاورة أصحابه ، فإذا أصاب الاجتهاد وجه الحق أقره الله عليه ، وإن كان غير ذلك تبه إليه ، كما في أسارى بدر ، والإذن للمتخلفين في غزوة تبوك .

ومن هنا كان من خصائصه أنه جاء متدرجا مع الزمن والأحوال : فلم ينزل دفعة واحدة كغيره من التشريعات السماوية السابقة، ولم يصدر في وقت واحد كما هو متبع في التشريعات الوضعية. ويتلخص من ذلك أمور أربعة :

- ١ - أن سلطة التشريع في هذا العصر كانت للرسول وحده، وأن مرجعه في التشريع الوحي الظاهر والباطن.
- ٢ - أن آيات الأحكام كانت تنزل لسبب ، أو جوابا عن سؤال .
- ٣ - أن الفقه الإسلامي لم يثبت جملة بل ثبت مجزءا متتابعاً .
- ٤ - أنه لم يكن هناك مجال للخلاف أو الاختلاف ، فإن الرجوع إلى الرسول يقضى على أسباب ذلك .

الاجتهاد الفكري

في عصر الخلفاء الراشدين

علمنا مما تقدم أن مصدر التشريع في عصر النبوة كتاب الله وسنة رسوله ، وأن النبي ﷺ كان المرجع الأعلى للافتاء والقضاء ، فلما لحق بربه وانقطع الوحي ، انتقلت قيادة الأمة في أمور الدنيا والدين إلى خلفائه الراشدين وكبار الصحابة ، فاضطلعوا بهذا العبء ، ونهضوا بهذا الواجب .

ولقد واجهتهم مهمة شاقة ، لأن الفتوحات الإسلامية اتسعت وامتد نفوذ العرب إلى ما وراء الجزيرة ، وبسطوا سلطانهم على مصر والشام وفارس والعراق ، ودخل الناس في دين الله أفواجا ، وانضوت أمم وشعوب مختلفة تحت الراية الإسلامية ، فوجد المسلمون أنفسهم أمام حوادث ووقائع لا عهد لهم بها من قبل ، فلكل بلد أخلاقه وعاداته ونظمه التي يسير عليها في معاملاته ومبادلاته وسائر مرافق حياته ، فدعاهم ذلك إلى البحث عن أحكام تلك المسائل الطارئة في كتاب الله وسنة رسوله . وجلى أنهم لم ينصا على كل ما نزل ويترى بالمسلمين من حوادث ووقائع ، فكان لزاما

على أولئك الأئمة أن يجتهدوا في تطبيق القواعد الكلية المقررة في الكتاب والسنة على هذه النوازل الجزئية ، وقد مهد لهم رسول الله ﷺ سبيل الاجتهاد ، ودرهم عليه ، ورضيه لهم ، وأتابهم عليه ، أخطأوا أم أصابوا ، فبذلوا قصارى جهدهم وأوقفوا نشاطهم على استنباط أحكام ما جد من المسائل ، وكان اجتهاد الصحابة - رضوان الله عليهم - بمعناه الواسع ، فقد نظروا في دلالة النصوص ، وقاسوا ، واستحسنوا ، إلى غير ذلك ، إلا أنهم كانوا يطلقون كلمة الرأي على ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات ، فلم يكن الرأي مقصوراً على القياس ، بل كان يشمل القياس ، والاستحسان والاستصحاب ، وسد الذرائع ، والمصالح المرسلة ، مع ملاحظة أنهم لم يهملوا العرف ، وقد كان الاستنباط في هذا العصر مقصوراً على ما ينزل بهم من الحوادث ، فلم يكونوا يتخيّلون مسائل لم تقع ، ويقدرّون وقوعها ، ويبحثون عن أحكامها ، كما كان ذلك فيما بعد ، بل اقتصروا على الإفتاء فيما يقع لهم ، وكانوا يتورّهون عن الفتوى ، ويحيل بعضهم على بعض خشية الزلل والخطأ ، ومن كان هذا شأنه فهو أبعد عن التوسع بالفتوى فيما لم يكن .

روى عن زيد بن ثابت أنه كان إذا استفتى في مسألة سأل عنها ،

فإن قيل له وقعت أفتى فيها ، وإن قيل له لم تقع قال : دعوها حتى تكون .

أضف إلى ذلك أن المبرزين من الصحابة وقادة الرأي منهم في ذلك العصر كانوا خلفاء أو أعواناً للخلفاء ، فلهيهم من شئون الدولة الإسلامية وسياسة المسلمين الدينية والديوية ما يشغلهم عن الفرض وعن التقدير .

وفيا أخرجه البغوى عن ميمون بن مهران صورة واضحة بطريقتهم في الاستنباط ، قال :

كان أبو بكر إذا ورد عليه المخصوص نظر في كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضى به بينهم قضى به ، فإن لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله ﷺ في ذلك سنة قضى بها ، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين : أتاني كذا وكذا فهل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء ؟ فربما اجتمع عليه النفر كلهم يذكر فيه عن رسول الله ﷺ قضاء ، فإن أعياه أن يجد فيه سنة جمع ردوس الناس وخيارهم فاستشارهم ، فإن أجمع رأيهم على شيء قضى به .

وكان عمر رضى الله عنه يفعل ذلك ، فإن أعياه أن يجد في القرآن والسنة نظر هل كان فيه لأبي بكر قضاء ؟ فإن وجد

أبا بكر قضى فيه بقضاء قضى به ، وإلا دعا رؤوس الناس ، فإذا
اجتمعوا على أمر قضى به .

ومن هذا الأثر يتبين لنا أنهم كانوا يعتمدون في اجتهاداتهم
على أربعة أشياء هي مصادر الفقه الاجتهادى في هذا العصر :
الكتاب والسنة، والإجماع، والرأى بمعناه الواسع الذى يبيناه قبله،
وهو ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب
مما تتعارض فيه الأمارات كما عرفه ابن القيم .

فهذا أسلوبهم فيما كان يعرض عليهم من قضايا ، وبه أوصوا
قضاتهم الذين كانوا يرسلونهم إلى المدن البعيدة ، بعد أن فصل القضاء
عن الولاية لما كثرت الأعمال فى عهد عمر ، فلقد أُرِى عن عمر
رضى الله عنه أنه لما ولى « شريحا » أمر القضاء فى الكوفة قال :

اقض بما استبان لك من قضاء رسول الله ، فإن لم تعلم كل أفضية
رسول الله فاقض بما استبان لك من قضاء أئمتنا المهتدين ، فإن لم تعلم كل
ما قضت به الأئمة المجتهدون فاجتهد رأيك ، واستشر أهل العلم والصلاح .

ثم أرسل له كتابا يذكره فيه بالخطة القويمة الواجب اتباعها ،
فيقول له : إذا حضرك أمر لا بد منه انظر فى كتاب الله فاقض به ،
فإن لم يكن ففيا قضى به رسول الله ﷺ ، فإن لم يكن ففيا قضى به

الصالحون وأئمة العدل؛ فإن لم يكن فإن شئت أن تجتهد برأيك فاجتهد،
وإن شئت أن تؤامرنى ، ولأرى مؤامرتك إياى إلا خيراً لك .

ومع استعالمهم للرأى فلم يجرؤ أى منهم أن يجزم بأن ما وصل
إليه هو حكم الله ، وأنه الحق والصواب وما عداه خطأ ، بل كانوا
يجهرون بقولهم : إن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأ فمن أنفسهم
ومن الشيطان .

فهذا أبو بكر يقول هذا رأى فإن يكن صواباً فمن الله وإن
يكن خطأ فنى وأستغفر الله .

ولما سئل عبدالله بن مسعود عن المرأة التى تزوجت ولم يفرض
لها زوجها صداقاً ومات قبل أن يدخل بها قال : أقول فيها برأى ،
لها مهر مثلها لا وكس ولا شطط ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن
يكن خطأ فنى ومن الشيطان ، والله ورسوله منه بريئان .

ولقد كتب كاتب لعمر فى فتيا « هذا ما رأى الله ورأى عمر »
فقال له « بئسما قلت ، هذا ما رأى عمر فإن يكن صواباً فمن الله
وإن يكن خطأ فمن عمر » ثم قال :

السنة ما سنه الله ورسوله لا تجعلوا خطأ الرأى سنة للأمة .

وفى رواية أخرى « يأيها الناس إن الرأى كان مع رسول الله

ﷺ مصيباً لأن الله كان يريه ، وإنما هو منا الظن والتكاف ،
السنة ما سنه الله ورسوله ، لا تجعلوا خطأ الرأي سنة للأمة .

وثمة ظاهرة أخرى صاحبت استعمالهم للرأي لا تقل في أهميتها
عن سابقتها ، وهي احترام الرأي المتبادل بينهم . فإكان الواحد
منهم يتعصب لرأيه بمحاولة حمله مذهبا يرد الناس إليه عند
الاختلاف في الاجتهاد حتى ولو كان صاحب سلطان .

روى الطبري أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه - وهو خليفة -
لقى رجلا له قضية فسأله :

« إذا صنعت ؟ فقال : قضى على بكذا ، قال عمر : لو كنت
أنا لقضيت بكذا .

قال الرجل : فما يمنعك والأمر إليك ؟

فأجابه عمر : لو كنت أردك إلى كتاب الله ، أو سنة رسوله
لفعلت ، ولكنى أردك إلى رأى ، والرأى مشترك ، ولست أدري
أي الرأيين أحق عند الله .

أمثلة من إفتائهم بالرأى :

١ - منها : فتوى ابن مسعود فيمن مات عنها زوجها قبل أن
يدخل بها ولم يكن قد مضى لها مهرا بأن لها مهر المثل .

٢ — ومنها : ماروى أن عمر رضى الله عنه رفعت إليه قضية رجل قتلته امرأة أبيه وخليلها . فتردد عمر في قتل الجماعة بالواحد ، لأن كتاب الله يقول : « النفس بالنفس » ^(١) ، فقال علي : أرأيت يا أمير المؤمنين لو أن نفرا اشتركوا في سرقة جزور فأخذ هذا عضواً وذاك عضواً أ كنت قاطعهم ؟ قال : نعم ، قال : فكذلك فأخذ عمر برأيه ، وكتب إلى حامله أن يقتلها ، فلو اشترك فيه أهل صنعاء كلهم لقتلتهم به .

٣ — ومنها : افتاؤهم بتضمين الصناعات إذا ادعوا هلاك ما عندهم من متاع بدون إقامة بينة على دعواهم ، وفي هذا يقول علي رضى الله عنه : « لا يصلح الناس إلا ذاك » .

٤ — ومنها : منع عمر رضى الله عنه إعطاء المؤلفة قلوبهم من الزكاة في خلافة أبي بكر لوال السبب الموجب لإعطائهم ، لأن الله قد أعز الإسلام وأغناه عنهم ، ووافق أبو بكر على رأيه .

٥ — ومنها : أنهم أفتوا بأن للمرأة التي طلقها زوجها في مرض موته ترثه إذا مات لأنه بطلان هذا يعتبر فاراً من ميراثها ، فعاملة له بنقيض مقصوده حكوا بإرثها ، وكان عمر يقول : توث منه إذا

[١] المائة : ٤٥ .

مات وهي في العدة فقط ، وخالفه عثمان بن عفان فقال : ترثه مطلقا
مات في العدة أو بعدها .

ورغم أن طريقتهم في معالجة الاجتهاد والاستنباط واحدة كما
حدثنا البغوي عن ميمون بن مهران .

ورغم أن مصادرهم واحدة .

ورغم أن اجتماعهم للشورى أيسر منه في العصور التالية لاستقرار
كبار المفتين في عاصمة الخلافة ، وعدم تفرقهم في الأمصار ، رغم
كل ذلك لم يكن مفر من الاختلاف في الأحكام .

وذلك لأن الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة ألفاظ عربية
تكتنفها الاحتمالات ، لأن منها المشترك الذي يحتمل معنيين أو أكثر
ومنها الحقيقة والمجاز ، والعام الذي يحتمل التخصيص ، وللطلق
الذي يحتمل التقييد ، ومنها ما ورد عليه النسخ إلى غير ذلك . وعن
هذا وغيره وقع اختلافهم في فهم القرآن والسنة .

فثلا قال الله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ^(١) »
والقروء في اللغة مشترك بين الحيض والطمهر ، فحمله بعضهم على الحيض
وقال : عدتها ثلاث حيض كوامل ، فلا يحل لها زواج حتى تطهر من
حيضها الثالثة .

(١) البقرة ٢٢٨ .

وحملها آخرون على الطهر .

كذلك اختلفوا في أن الجد يحجب الأخوة من الميراث كالآب فذهب أبو بكر إلى ذلك ، لأن القرآن سماه أبا : « واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحق ويعقوب ^(٢) » ، وخالفه عمر وقال : لا يحجبهم لأن تسميته أبا مجاز ، فكان الاختلاف في هذه المسألة بسبب تردد اللفظ بين الحقيقة والمجاز .

وكذلك اختلفوا في عدة الحامل للتوفي عنها زوجها . فقال علي رضي الله عنه : تعتد بأبعد الأجلين جمعاً بين الآيتين : آية البقرة المقتضية أن عدة المتوفي عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً ، وآية سورة الطلاق المقتضية أن عدة الحامل وضع الحمل .

وقال عمرو بن مسعود تعتد بوضع الحمل ، عملاً بالآية الأخيرة لتأخرها في النزول .

فكان الاختلاف هنا بسبب تعارض ظواهر النصوص ، فلجأ بعضهم إلى طريقة الجمع بين النصين ، واجباً الآخر إلى طريقة النسخ أو التخصيص .

وكان ابن مسعود يقول : من شاء باهله أن سورة النساء

(١) يوسف ٤٨ .

القصرى (سورة الطلاق) نزلت بعد سورة النساء ، الطولى
يعنى البقرة .

ومن ذلك اختلافهم فى ميراث البننتين ، لأن الله جعل للبنت
الواحدة النصف وللأكثر من البننتين الثلثان فى قوله تعالى : «فإن
كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها
النصف»^(١) ، فأوجب التقييد بما فوق اثنتين خفاء فى حكم ميراث
البننتين ، حتى إن ابن عباس كان لا يرى إعطاءهما أكثر من النصف
الذى تستحقه إحداهما إذا انفردت ، لكن غيره رأى أنهما يستحقان
الثلثين بمقتضى صدر الآية (لذكر مثل حظ الأنثيين)^(٢) ، لأن
البنت لما وجب لها مع أخيها الثلث كانت أخرى أن يجب لها الثلث
إذا كانت مع أخت مثلها ، ويكون لأختها معها مثل ما كان يجب
أيضا مع أخيها لو انفردت معه ، فوجب لها الثلثان ، فيكون
نصيب البننتين مفهوما من قوله تعالى : «لذكر مثل حظ الأنثيين»
فلا يحتاج إلى بيان خاص ، وحيث أن يكون التقييد بما فوق اثنتين
لرفع توهم أن الحكم يختلف بالزيادة عليهما ، وإفادة أن نصيب ما زاد
عن اثنتين من البنات المنفردات هو نصيب البننتين على السواء .

[٢] النساء : ١١ .

[١] النساء : ١١ .

ثم إن البنتين بحكم القياس الأولى أحق بالثلثين من الأخنتين والله يقول فيهما : « فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان » (١) .

ومن ذلك أن ابن عباس أفتى فيمن مات عن زوج وأبوين بأن للزوج النصف وللأم الثلث وللأب الباقي تعصيباً ، تمسكاً بظاهر قوله تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » (٢) . وقال زيد بن ثابت وبقيّة أعلام الصحابة : لها ثلث ما بقي بعد فرض الزوج نظراً للمعنى المقصود من تشريع الحكم ، لأنها والأب ذكر وأنثى ، ورثاً بجهة واحدة ، وهي : أن كلا منهما أصل له ، فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين ، كالأولاد والأخوة ، ولعلمهم فهموا الآية « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه » على وجه أن المراد أنهما الوارثان فقط ، أي أنهما كل الورثة أولاً وارت له غيرها .

ومن ذلك أيضاً أن ابن عباس قال : إن الأم لا يحجبها من الثلث إلى السدس أخوان أو أختان ، وإنما يحجبها ثلاثة لقوله تعالى : « فإن كان له أخوة فلأمه السدس » (٣) . لأنه يرى أن الجمع في لسان العرب أقله ثلاثة .

وعن هذا قال لمن يخالفه في ذلك (ليس الأخوان أخوة في لسان قومك) .

[١] النساء : ١٧٦ . [٢] النساء : ١١٠ . [٣] النساء : ١١

وقال غيره بل الأخوان والأختان في معنى الثلاثة بدليل قوله في آية الكلاله : « فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ » ^(١) . وقوله تعالى : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ » ^(٢) . وميراث ما زاد عليهما هو ميراثهما ، والكلام كله في الأخوة فلا فرق .

ومن ذلك أن عمر بن الخطاب أفتى بأن المطلقة بائنا لها النفقة والسكنى ، عملا بقوله تعالى : « لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ » ^(٣) . ورد حديث فاطمة بنت قيس (إذ قالت : بت زوجي طلاق فلم يجعل لي رسول الله نفقة ولا سكنى) قائلا : لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت ، حفظت أو نسيت .

وأفتى غيره بأنه لا نفقة لها ولا سكنى أخذا بحديث فاطمة ، وحملوا الآية على المطلقة رجعيًا بإشارة قوله تعالى : (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) ^(٤) والمطلقة ثلاثا لا رجاء فيها .

وأفتى آخرون بأن لها انسكنى لا النفقة ، أثبتوا السكنى بالآية المتقدمة ، ونفوا وجوب النفقة بمفهوم قوله : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » ^(٥) . فقالوا : غير الحامل لا نفقة لها .

[١] النساء : ١٢ . [٢] النساء : ١٧٦ . [٣] الطلاق : ١ .

[٤] و [٥] الطلاق : ١ و ٦ .

ومن ذلك اختلافهم في حكم الأرضين المغنومة .

(١) هل يسرى عليها حكم المنقولات المغنومة وهو التقسيم بين الغانمين ، على ما يشير إليه قوله تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن الله خمسة » ^(١) الآية ، يعنى والأربعة الأخماس للغانمين بمقتضى بيان الضرورة فإنه لما أضاف الغنيمة إليهم وأخرج منها الخمس لمن بينهم الله في كتابه ، بقى ما عداه لهم ، على غرار قوله تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث » ^(٢) ، يعنى والباقي وهو الثلث للآب .

هذا هو الذى جرى عليه العمل في عهد النبوة ، فإنه لما فتحت خيبر ، وزع بعضها فأصاب عمر منها أرضا تسمى (نمع) وهى التى وقفها فيما بعد في سبيل الله ؟

(ب) أم يسلك لها سبيل آخر وتبقى على ملكية الدولة العامة ؟
فيكون مادة للمسلمين تسد بها الثغور ويرزق منها القضاة والعمال والجنود ، وفيها نفقة الأراامل واليتامى والمحتاجين ، وينتفع بها أول المسلمين وآخرهم ؟

وإليك ما دار بين الصحابة في هذه المسألة من حوار يمحيط الاثام عن وجهة النظر لكل منهم .

[٢] النساء : ١١ .

[١] الأقال : ٤١ .

قال القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج : لما قدم عمر بن الخطاب جيش العراق من قبل سعد بن أبي وقاص شاور أصحاب محمد ﷺ في قسمة الأرضين التي أفاء الله على المسلمين من أرض العراق والشام . فتكلم قوم فيها ، وأراد أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا ، فقال عمر : فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بعلاجها قد اقتسمت ، وورثت عن الآباء ، ما هذا برأى .

فقال عبد الله بن عوف : فما الرأي ؟ ما الأرض والعلاج إلا مما أفاء الله عليهم .

فقال عمر : ما هو إلا كما تقول ، ولست أرى ذلك ، فوالله لا يفتح بعدى بلد فيكون فيه كبير نيل ، بل عسى أن يكون كلا على المسلمين ، فأذا قسمت أرض العراق بعلاجها ، وأرض الشام بعلاجها فما يسد به الثغور ؟ وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق ؟ فأكثرُوا على عمر رضى الله عنه وقالوا : تقف ما أفاء الله علينا بأسيا فإنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ، ولأبناء القوم وأبناء أبنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر لا يزيد على أن يقول : هذا رأيي ، قالوا : فاستشر ، فاستشار المهاجرين الأولين فاختلفوا ، فأما عبد الرحمن بن عوف فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم ورأى عثمان وعلي وطلحة وابن عمر رأى عمر .

فأرسل إلى عشرة من الأنصار : خمسة من الأوس ، وخمسة من
الخزرج من كبارهم وأشرفهم ، فلما اجتمعوا ، حمد الله وأثنى عليه
بما هو أهله ثم قال :

إني لم أزعجكم إلا لأشرككم في أماتي ، وفيما حلت من أموركم ،
فإني واحد كأحدكم ، وأنتم اليوم تقرون بالحق خالفني من خالفني ،
ووافقني من وافقني ، ولست أريد أن تتبعوا رأيي ، معكم من الله
كتاب ينطق بالحق ، فوالله لئن كنت نطقت أمر أريده ما أريد به
إلا الحق .

قالوا : قل نسمع يا أمير المؤمنين .

قال : « قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أنني أظلمهم
حقوقهم وإني أعوذ بالله أن أركب ظلما ، لئن كنت ظلمتهم شيئا
هو لهم وأعطيته غيرهم لقد شقيت ، ولكن رأيت أنه لم يبق شيء
يفتح بعد أرض كسرى ، وقد غنمنا الله أموالهم وأرضهم وعلوجهم ،
فقسمت ما غنموا من أموال بين أهله ، وأخرجت الخمس فوجيته
على وجهه ، وأنا في توجيهه ، وقد رأيت أن أحبس الأرض بعلوجها
وأضع عليهم فيها الخراج ، وفي رقابهم الجزية يؤديونها فتكون
فيئنا للمسلمين المقاتلة ، والدرية ، ولمن يأتي بعدهم ، أرايتم هذه الثغور
لا بد لها من رجال يلزمونها ؟ . أرايتم هذه المدن العظام كالشام

والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر لا بد لها من الشحن بالجيوش وإدراج العطاء عليهم ؟ فن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلاج ؟ .

فقالوا جميعا : الرأى رأيتك فنعم ما قلت وما رأيت ، إن لم تشحن هذه الثغور وهذه المدن بالرجال ، ويجرى عليهم ما يتقوون به ، رجع أهل الكفر إلى مدنها .

ولم يأل عمر جهداً أن يجد في كتاب الله ما يقنع به المخالفين له الذين جاهروا بأنه لا وزن للرأى في مقابلة النص ، حتى فتح الله عليه بعد مرور ثلاثة أيام أو نحوها في حوار وجدال .

فقد روى الزهري : أن عمر قال :

(إني وجدت حجة في كتاب الله قال تعالى : « وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير » ^(١) . حتى فرغ من شأن بني النضير ، فهذه عامة في القرى كلها .

ثم قال : « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب » ^(٢) .

[١] الحضر : ٦ . [٢] الحضر : ٧ .

ثم قال : « للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم
يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم
الصادقون » (١) .

ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم « والذين تبوءوا الدار والإيمان
من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما
أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح
نفسه فأولئك هم المفلحون » (٢) .

فهذا فيما بلغنا والله أعلم للأ نصار خاصة، ثم لم يرض حتى خلط
بهم غيرهم فقال : « والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا
ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا
ربنا إنك رؤوف رحيم » (٣) .

فكانت هذه عامة لمن جاء بعدهم، فقد صار الشيء بين هؤلاء جميعا فكيف
نقسمه لهؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسم فأجمع على تركه وجمع خراج
ومن هنا نعلم أن صم رضى الله عنه لم يترك العمل بآية الغنيمة
في سورة الأنفال طالما بأنها شرع لازم لا خيرة فيه ، ولم يخالف عمل
الرسول ﷺ في خير طالما بأنه فريضة محتمة لا يتحول عنها ،
بل فهم أن الأمر في الغنائم للإمام يضعها حسبما تقضى به الحاجة

[١] المص : ٨ . [٢] المص : ٩ . [٣] المص : ١٠ .

والمصلحة على ما يشير إليه قوله تعالى : « يسألونك عن الأنفال
الغنائم - قل الأنفال لله والرسول » (١) .

فالإمام مخير في الغنيمة بين أن يقسمها أو يتركها ، إن قسمها
فإمامه في ذلك كتاب الله : « واعلموا أننا غنمتم من شيء » (٢) ،
وعمدته ما فعله الرسول ﷺ بخيبر وإن تركها فسنده إلى ذلك :
أولا : آية النية في سورة الحشر .

وثانيا : حمل النبي ﷺ حينما فتح مكة عنوة فقد تركها لأهلها
ولم يضع عليها خراجا .

وثالثا : قرار مجلس الشورى الذى عقده عمر رضى الله عنه لهذه
للسألة بعد الحوار والمجادلة ، وقد أصبح سنة متبعة في كل أرض
يظهر عليها المسلمون ، ويقرون أهلها عليها ، وما يكون لنا أن
نقول : إن عمر رضى الله عنه يطرح الكتاب وينبذ السنة وينزع إلى
رأيه المصادم لها ، وهو الداعية إلى التمسك بهما والتشبث بأهداهما ،
لا يفزع إلى رأى إلا إذا أعيتته الحيلة ، وكل ما فى الأمر أنه فهم
الأمر على التخيير ، فعمل الإمام بوحى المصلحة وحسبما تدعو
إليه الحاجة .

[٢] الأنفال : ٤١ .

[١] الأنفال : ١ .

والتخيير كما يكون بالصيغة كما في قوله تعالى في شأن الأسارى :
 « فإما منا بعد وإما فداء » (١) ، يكون بغيرها كما في مسألتنا هذه ،
 فإن رسول الله ﷺ وهو أعلم الناس بكتاب ربه قد قسم أرض
 خيبر على من عينهم الله في آية الغنيمة من سورة الأنفال ، وهو يعلم
 قطعاً و يقيناً آيات النية التي أنزلت عليه من قبل في شأن بني النضير
 من سورة الحشر ، وعمر رضى الله عنه - وهو من نعلم فقهاً وعلماً -
 نزل باجتهاده القرآن ، وسارت بذكره الركبان ، قد ترك القسمة
 وترك الأرض باقية في عقبه إلى يوم الدين ، وهو يعلم يقيناً وقطعاً
 آية الغنائم وعمل الرسول ﷺ في خيبر ، ولا نعقل بعد هذا
 إلا أن الأمر في الغنائم موكل إلى الإمام يعمل فيها حسبما تقضى به
 المصلحة ، وأنه غير بين القسمة وتركها ، وأنه لا تعارض بين ما فعله
 الرسول ﷺ ، وبين ما عمله عمر رضى الله عنه ، لأن رائد الجميع
 تحقيق المصلحة ، فإن الشريعة الإسلامية بنيت على جلب المصالح
 ودرء المفاسد .

ومن هنا يظهر أن المختلفين في قسمة الغنائم من الصحابة لم
 يصدروا في آرائهم إلا عن القرآن ، وأن ما أبداه بعضهم من رأى
 لم يكن إلا لترجيح فهمه على فهم الآخرين .

[١] محمد : ٤ .

فمن رأى قسمة الغنائم بين الغانمين تمسك بقوله تعالى :
« واعلموا أنما غنمتم من شيء » ^(١) الآية ، طائفا أنها شرع لازم
لا خيرة فيه للإمام ، بناء على أن الشيء غير الغنيمة فلا حكم لآية
الحشر في الغنائم ، حتى على تسليم فهم عمرها من أن الخمس لمن عينهم
الله في كتابه والباقي للمهاجرين والأنصار والذين جاءوا من بعدهم ،

وهو ما لم يرتضه كثير من العلماء ، فقد قال الإمام الشافعي : إن
قوله تعالى : « والذين جاءوا من بعدهم » ^(٢) ليس معطوفا على
(المهاجرين) حتى يفيد أن لهم حقا في الشيء كما فهم عمر ، وإنما هو
كلام مستأنف قصد به الثناء والدعاء منهم لمن سبقوهم بالإيمان ،
كما أنهم اعتمدوا على الأنفال الخير فيها الإمام بعقضى قوله تعالى :
« قل الأنفال لله والرسول » ^(٣) غير الغنائم بل هي ما ينقله الإمام
لفزاة تشجيعاً لهم كقوله : « من قتل قتيلا فله سلبه » .

وأما الفريق الآخر فقد تمسك بآيات الشيء في سورة الحشر كما
أبداه عمر رضي الله عنه .

وقد سقنا لك هذه المنازج من الاجتهادات الفقهية التي كان
مبعث الاختلاف فيها اختلافهم في فهم القرآن تبعاً لاختلافهم

[١] الأنفال : ٤١ . [٢] الحشر : ١٠ . [٣] الأنفال : ١ .

في الإمام بوسائل الفهم ، فقد كانوا يتفاوتون في العلم بلغتهم ،
فمنهم من كان واسع الاطلاع فيها طارفا غريبا .

ومنهم من كان يلزم الرسول ﷺ . فيعرف من أسباب النزول
وأثره في فهم الآيات ، أضف إلى ما تقدم أن الصحابة لم يكونوا
في درجتهم العملية سواء ، بل كانوا مختلفين في ذلك اختلافا عظيما :

قال مسروق : جالست أصحاب محمد ﷺ فوجدتهم كالأخاذه
- الغدير - الأخاذ يروى الرجل .

الأخاذ يروى الرجلين .

والأخاذ يروى العشرة .

والأخاذ يروى المائة .

والأخاذه لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم .

فلا غرابة بعد ما تقدم إذا رأيناهم اختلفوا في الاستنباط
من الكتاب .

كما في قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » (١)
فإن الاختلاف في أن المدة ثلاثة أطهار ، أو ثلاث حيض ، فرع
الاختلاف في معنى القرء .

[١] البقرة : ٢٢٨ .

ومن ذلك قول أبي بكر : إن الجسد في الميراث أب ، فأنزله
في الميراث منزلته في كل الأحوال ، مستدلاً بنحو قوله تعالى :
« واتبعت ملة آبائي » ^(١) الآية ، ورأى غيره أن إطلاق الأب
عليه مجاز وعلى التسليم بأنه حقيقة لا يلزم من الإطلاق اللغوي
استحقاق الإرث .

وبهذه الأمثلة ونظائرها يتضح لنا ما كان بين الصحابة من
تفاوت في فهم بعض آي القرآن ، وتعرف بعض الأحكام تبعاً لتفاوتهم
كما أسلفنا في قوة الذهن ، والإحاطة بألفاظ اللغة ، والإلمام بأسباب
النزول ، وما يتصل بالقصص منه من أخبار السابقين واليهود ،
ومعرفة أشعار العرب وماداتهم ، مما يقرب المعاني إلى العقول ،
ويساعد في الوصول إلى المراد .

أما الاجتهادات الفقهية المعتمدة في استنباطها على السنة النبوية
فالاختلاف فيها مبعثه :

أولاً : ما تقدم مما يشترك فيه الكتاب والسنة من هوارض
الألفاظ الاشتراك والعموم والخصوص والإطلاق والتقيد
الح ما أسلفنا .

[١] يوسف : ٣٨ .

ثانياً : ما يتعلق بثبوت الرواية وصحتها عن رسول الله ﷺ ،
فقد اختلفت طرق إثباتها وتنوعت أسانيدھا ، وكان من الأحاديث
ما رواه الجهم الغفیر ، ومنها ما حفظه الترمذی ، وكان من الرواة
الموثوق به ، ومنهم المطعون فيه .

وقد استلزم فرط تورعهم في قبول المرويات أن تختلف مسالكهم
في الأخذ به ، فمنهم من كان لا يقبل الحديث حتى يأتي الراوي
بشاهد رغم أنه ثقة مقبول ، فقد روى الحافظ الذهبي في مذكرة
الحفاظ قال : روى ابن شهاب عن قبيصة بن ذئب أن الجدة جاءت
إلى أبي بكر تلتبس أن ترث ، فقال لها : ما أجد لك في كتاب الله
شيئاً ، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً ، ثم سألت الناس ،
فقام المغيرة فقال : سمعت رسول الله يعطيها السدس ، فقال : هل
معك أحد ؟ وشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه .

وكذلك طلب عمر من أبي موسى الأشعري البينة على حديث
رواه له (إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع) .
فلما شهد له ناس من الأنصار بأنهم سمعوا هذا الحديث من
الرسول قال عمر : أما إني لم أتهمك ، ولكني أحببت أن أثبت .
وكان على كرم الله وجهه يستحلف الراوي ، وربما رد الصحابي

الحديث فلم يعمل به ، إما لضعف ثقته بالراوي أو لعلله بما ينسخه .
أو لمعارضته لما هو أقوى منه في نظره .

روى أبو هريرة حديث من حمل جنازة فليتوضأ ، فلم يأخذ
ابن عباس به وقال : لا يلزمنا الوضوء في حمل عيدان يابسة .

ولم تعمل عائشة بحديث (متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل
يده قبل أن يضعها في الإناء فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده) ،
وقالت : كيف نصنع بالمهراس ؟ ١٩ .

ورد عمر حديث فاطمة بنت قيس لما قالت : (بت زوجي طلاق
فلم يجعل لي رسول الله ﷺ نفقة ولا سكنى) وقال : لاندع كتاب
ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت حفظت
أم نسيت .

ورد على كرم الله وجهه حديث معقل بن سنان الأشجعي ،
إذ قال لابن مسعود وقد قضى في المفوضة التي مات عنها زوجها
بأن لها صداق مثلها من نساها لا وكس ولا شطط (قضيت فيها
- والتي يحلف به - بقضاء رسول الله ﷺ في روع بنت واشق
الأشجعية) ، ففرح عبد الله بن مسعود فرحة ما فرح قبلها مثلها ،
لموافقة قوله قول رسول الله ﷺ .

وأما على فلم يعمل بهذا الحديث ، وقال : لا يقبل قول أعرابي

من أشجع على كتاب الله ، فقد قاس على كرم الله وجهه الوفاة على
الطلاق فلم يجعل لها إلا المنفعة بمقتضى قوله تعالى « لا جناح عليكم
إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتوهن على
الموسع قدره وعلى للمترقدرة » (١) .

كل هذه الاعتبارات المتقدمة تبين لنا مناحي الصحابة في العمل
بالسنة ، وتكشف لنا عن سبب عظيم من أسباب اختلافهم .

وكما سبقنا أمثلة من الاجتهادات التي تعتمد على القرآن نسوق
لك طرفا من الأمثلة التي قام الاجتهاد الفقهي فيها على السنة .
فن ذلك أنهم اختلفوا في جواز بيع أم الولد ، وسبب الاختلاف
يتبين من الحديث الآتي :

أولا : روى الإمام أحمد عن سلامة بنت معقل قالت : كنت
للحباب بن عمر ولي منه غلام ، فقالت لى امرأته : الآن تباعين في دينه
فأثيت رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك ، فقال رسول الله ﷺ :
من صاحب تركة الحباب ؟ فقالوا : أخوه أبو اليسر كعب بن عمر ،
فدعاه رسول الله ﷺ فقال : لا تبيعوها واعتقوها ، فإذا سمعتم
برقيق قد جاءني فأتوني أعوضكم ، ففعلوا ، فاختلفوا بينهم بعد

[١] البقرة : ٢٣٦ .

رسول الله ﷺ ، فقال قوم . أم الولد مملوكة ، لولا ذلك لم يعوضهم
وقال بعضهم هي حرة حيث أعتقها ، فمن ثم كان الاختلاف .

ثانيا : وكذلك أفتى ابن مسعود فيمن مات عنها زوجها قبل
أن يدخل بها ، ولم يكن لها صداق مفروض بأنها تستحق في زكاة
المتوفى مهر المثل ، وقد وافق اجتهاده ما قضى به رسول الله ﷺ
في بروع بنت واشق الأسلمية ، كما روى ذلك معقل بن سنان الأشجعي ،
وخالفه على ولم يجعل لها صداقا ؛ لأن هذه الزوجة لو كانت طلقت
ما كان لها من الصداق شيء . قال تعالى « لا جناح عليكم إن طلقتم
النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ^(١) » فعلى كرم الله وجهه
يرى الموت كالطلاق ، ولا يأخذ بالحديث لما عرف عنه من التشدد
في الرواية ، وابن مسعود لا يرى الموت كالطلاق ، وتأيد رأيه برواية
معقل بن سنان الأشجعي .

ثالثا : أفتى عثمان رضى الله عنه بأن المختلعة لا عدة عليها ،
ولأنما تستبرئ بحیضة ، ثم تلحق بأهلها ، ذاهبا إلى أن الخلع فسخ
لا طلاق ، محتجا بأن امرأة ثابت بن قيس لما اختلعت أمرها الرسول
أن لا تمتد بحیضة ، ثم تلحق بأهلها ، ويرى غيره أن الخلع طلاق ،

(١) البقرة ٢٣٦ .

وعلى المختلعة أن تعتمد كالمطلقات لدخولها في صوم قوله تعالى
 « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ^(١) » . ويؤيد كون الخلع
 طلاقاً قوله ﷺ لثابت لما قبلت امرأته أن ترد عليه حديثه :
 (اقبل الحديقة وطلقها تطليقة) .

رابعاً : نزل رسول الله ﷺ بالأبطح عند النفر من الحج ،
 فذهب أبو هريرة وابن عمر إلى أنه من النسك ، فجعلاه من سنن الحج ،
 ورأى ابن عباس وطائفة أنه كان اتفاقاً وليس من السنن .

خامساً : كان ابن عباس يرى أن الرمل في الطواف ليس من
 النسك ، وذلك لأن النبي ﷺ رمل في طوافه إظهاراً للجلادة
 لما سمع قول المشركين حطمتهم حتى يثرب ، فلانعدام العلة لم يبق
 الحكم ، ورأى غيره أنه سنة تمسكاً بظاهر فعله ﷺ من غير نظر
 للعلة ، وابن عباس عول على المعنى المقصود من شرعية الحكم ،
 وغير ذلك كثير يطول بنا سرده ، فنكتفي بهذا القدر ، فاقصدنا
 إلا إبراز طريقهم في الاجتهاد وسبيلهم في معالجة أسبابه ووسائله .

بقى أن نذكر اختلاف مناحيهم ومنازعهم في البحث والتفكير ،
 وطرفاً من الاجتهادات المبنية على استعمال الرأي استكمالاً لما تم
 في هذه المرحلة من الاجتهادات الفقهية ، فلم يكن للصحابة - رضوان

(١) البقرة ٢٢٨ .

الله عليهم - يد من استعمال الرأي ، فإن النصوص محدودة ، والنوازل متكاثرة ، لا تقف عند حد ، فكان حتماً أن يقلبوا المسألة على وجوهها حتى يظهر لهم وجه الصواب في حكمها ، مسترشدين في ذلك بمقاصد الشرع العامة ومبادئه الكلية ، وهكذا فعلوا .

ونقل عن كثير من كبار الصحابة قضايا أفتوا فيها برأيهم كأبي بكر وعمر وزيد بن ثابت وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وعلي وعثمان وغيرهم .

وأول ما كان من ذلك مسألة الخلافة فإنه لم ينص عليها في كتاب ولا سنة ، فلم يكن مفر من إعمال الرأي ، وإليك ما دار بينهم في ذلك : بينما رسول الله ﷺ على سرير الموت وفريق من الصحابة مشغول بتجهيزه إذ اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة ، يريدون أن يسندوا منصب الخلافة لسيدهم سعد بن عبادة ، ولما دخل عليهم أبو بكر وعمر وعبيدة بن الجراح وهم على ذلك ، وخطبهم أبو بكر مبيناً أن المهاجرين أحق بها ، صاح من الأنصار من قال : منا أمير ومنكم أمير ، فقال سعد : هذا والله أول الوهن وقال أبو بكر إذا والله لا يصلح سيفان في قراب واحد ، بل منا الأمراء ، ومنكم الوزراء وكان أن تم الأمر لأبي بكر .

أشهر القائلين بالرأى :

كان عمر رضى الله عنه أmeer الصحابة فى استعمال الرأى ، وأكثرهم توسعا فيه ، وذلك بفضل ما أوتى من نفاذ البصيرة ورجاحة العقل وجودة الرأى ، فحرم المؤلفة قلوبهم ما كانوا يستحقون بنص الكتاب ، لزوال مقتضى الاستحقاق ، فإن الله سبحانه أعز الإسلام وأغنائه عنهم . ولم يقطع يد السارق فى عام المجاعة ؛ لشبهة الاضطرار وحرم المعتدة تحريماً مؤبداً على من يتزوجها فى العدة ؛ لأن من تعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه . إلى غير ذلك مما لا يعد .

وأشهر من سار على طريقة عمر عبد الله بن مسعود ، روى أنه كان لا يكاد يخالف عمر فى شىء من مذهبه ، قال الشعبي : كان عبد الله لا يقنت ، ولو قنت عمر لقنت عبد الله وقال أيضاً : ثلاثة يستفتى بعضهم من بعض : عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وكان على وأبى بن كعب وأبو موسى الأشعرى يستفتى بعضهم من بعض .

التوفيق بين ذم الرأى والعمل به :

وإذا ثبت بما قدمنا أنهم لم يكونوا يرون فى استعمال الرأى غشاضة ، وأنهم اعتمدوه فى استنباط أحكام كثيرة كان لنا

وأيضاً جاء على أثر هذا نكوص كثير من العرب عن دفع الزكاة مع إقرارهم بالإسلام ، وإقامتهم للصلاة ، فكيف يصنع بهم ولم تحدث حادثة كهذه في عصر النبوة ، فلجأوا إلى الرأي ، فكان رأى ممر عدم قتالهم خاجه أبو بكر حتى حجه ، ووافقه على قتالهم وكانت قبلتهم ومطعم أنظارهم الوصول إلى الحق حينما وجدوه ، فربما نبذ أحدهم رأيه ، واستمسك برأى غيره لأنه تبين الحق في جانبه . رفعت إلى ممر قصة رجل قتلته امرأة أبيه وخليتها ، فتردد ممر هل يقتل الكثير بالواحد ؟ فقال له على رأيك لو أن نفرا اشتركوا في سرقة جزور فأخذ هذا عضواً وهذا عضواً أكنت تاطعهم ؟ قال نعم . قال : فكذلك ، فعمل ممر برأيه وكتب إلى حامله ان أقتلها ، فلو اشترك فيه أهل صنعاء كلهم لقتلتهم .

ولما اختلفوا في المسألة المشتركة — وهي التي توفيت فيها امرأة عن زوج وأم وأخوة لأم وأخوة أشقاء كان ممر يعطى لأصحاب القروض سهامهم ، فلا يبقى للأخوة الأشقاء — وهم العصابة — شيء فقالوا له : هب أن أبانا كان حماراً ألسنا من أم واحدة ؟ فعدل عن رأيه ، وأشرك بينهم .

أن نعتقد أن ما ورد عنهم في ذم الرأي والرأيين لم يكن القصد منه إلا أن يبعدوا عن ساحة الرأي من لم يتأهل له حتى لا يجترىء الناس على القول في الدين بلا علم ، فيدخلوا فيه ما ليس منه ، فالرأي المذموم إنما هو اتباع الهوى في الفتوى من غير استناد إلى أصل من الدين يرجع إليه ، وأما الرأي المحمود فهو ما بينه عمر رضى الله عنه لقاضيه بقوله « اعرف الأشباه والأمثال ، ثم قس الأمور بعد ذلك » ، فإن العمل بالرأي حيث كان كذلك عمل بمعقول النص ، ومنه آراء الصحابة الذين شاهدوا التنزيل وفهموا مقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم .

ومن أمثلة اجتهاداتهم الفقهية التي صدرت فيها عن الرأي غير ما تقدم ذكره ما يلي :

أفتى عثمان بن عفان وزيد بن ثابت أن الحرة إذا كانت زوجة لعبد تبين البينونة الكبرى بطلاقتين ، وخالفهما في ذلك على كرم الله وجهه فقال : لا تحرم إلا بثلاث تطليقات ، ومنشأ الخلاف اختلاف وجهة النظر ، فإنهم بعدما اتفقوا على أن الرق منصف اختلفوا : هل يعتبر عدد الطلاقات بالزوج ؟ أو الزوجة أفرأى عثمان وزيد أنه يعتبر بالزوج ؛ لأنه الموقع للطلاق ، ورأى على أنه يعتبر بالزوجة ؛ لأنها الواقعة عليها الطلاق .

ومنها : أنهم أفتوا بأن المرأة التي طلقها زوجها في مرض موته
ترثه إذا مات ، لأنه بطلاقه هذا يعتبر قاراً من ميراثها ، فمعاملة له
بنقيض مقصوده حكموا بإرثها ، وكان عمر يقول ترث منه إذا مات
وهي في العدة فقط ، وخالفه عثمان بن عفان فقال : ترثه مطلقاً مات
في العدة أو بعدها .

ومنها : أفتى عمر بن الخطاب في المعتدة التي تزوج بغير مطلقها
بأنها تحرم على الزوج الثاني إن دخل بها حرمة مؤيدة بمعاملة لها
بنقيض مقصودها ، وعملاً بالأصل المأخوذ من حرمان القاتل من
الميراث ، وهو : أن من تعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه وزجراً
عن مخالفة أمر الله تعالى أخذاً بالمصالح المرسله وخالفه فيها على كرم
الله وجهه قائلًا : إذا انقضت عدتها من الأول تزوجت الآخر إن شاء
تمسكاً بالبراءة الأصلية .

ومن ذلك أن عمر بن الخطاب أفتى بأن المطلقة إذا كانت من
ذوات الأقراء ، وامتد طهرها تنتظر تسعة أشهر ، فإن لم يظهر بها
حمل اعتدت بعد التسعة بثلاثة أشهر ، وأفتى غيره بأنها تنتظر حتى
تبلغ سن اليأس ، وحينئذ تعتد بثلاثة أشهر فعمر رضى الله عنه نظر
إلى المعنى للمقصود من شرع العدة ، وهو تحقق البراءة من الحمل ،
وبعد مرور المدة الغالبة لا تبقى ريبة فتعتد بالأشهر ، أما غيره فقد

أخذ بظواهر النصوص في العدة ؛ لأن هذه المعتدة من ذوات الأقرء وعدتها بالنص ثلاثة قروء ولم تكن آيسه بعد حتى تعتد بالأشهر .

ومن ذلك ما فعله عثمان بن عفان بضالة الإيل إذ أمر بمعرفتها وتعريفها ، فإن أدركها صاحبها أخذها ، وإن لم يدركها بيعت وحفظ ثمنها ، بخالفا بذلك ما كان عليه العمل من قبل فيها من تركها مرسله لا يمسها أحد حتى يعثر عليها صاحبها ، حيث نهى رسول الله ﷺ عن التقاطها حيث قال : مالك وما لها دعها إن معها سقاءها وحذاءها رد الماء وترعى الشجر حتى يلقاها ربها ، رأى عثمان أن الحال قد تبدل وأن الحديث ورد في عهد ما كان يخشى فيه على ضالة الإيل أن تضيع وتمتد إليها الأيدي ، فلما رأى أن الزمان قد فسد وأن الجشع والطمع قد استبد بالناس وامتدت الأيدي إليها أمر بجمعها وبيعها ليحفظ ثمنها لأصحابها ، أو ينتفع به في المصالح العامة إن لم يظهر لها صاحب أخذها بالمصالح المرسله .

ومن ذلك أن أبا بكر كان يرى التسوية في العطاء ويقسم للمال بين الناس على السواء ، لا يفضل أحدا على أحد ، فلم يجعل العطاء ثمننا لأعمالهم التي عملوها لله ، وكان يقول : « إنما أسلموا الله وأجورهم على الله ، وإنما الدنيا بلاغ وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة ، أما عمر فكان من رأيه التفضيل وكان يقول : « لا نجعل

من ترك دياره وأمواله مهاجرا إلى الله ورسوله كمن دخل في الإسلام
كرها ، ولا أجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه ، وإنما الناس
بسوايقهم وحسن بلائهم وعظم غنائهم في الإسلام يتفاوتون
في عطايتهم وأرزاقهم على حسب تفاوتهم في تلك المزايا .

ومن اجتهادات عمر الفقهية : أنه كان يجعل غنائم الأرض وقفا
على مصالح المسلمين ، ينتفع بشمراتها أولهم ولا يحرم منها من يجي
بعدهم ، وفي ذلك ما أخرجه البخاري عن زيد بن أسلم عن أبيه
عن عمر رضي الله عنه قال : لولا آخر المسلمين ما فتحت عليهم قرية
إلا قسمتها كما قسم النبي ﷺ خيبر .

ومن اجتهادات عمر رضي الله عنه حكمه بنفاذ الطلاق الثلاث
على من أوقعه جمعة ، وفي ذلك يروي أحمد ومسلم عن ابن عباس أنه
كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة
عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد
استمجلوا أمرا كان لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ؟ فأمضاه عليهم .
وحقيقة الذي كان من عمر رضي الله عنه في هذه المسألة أنه لم يعد
يسمع لمن يكرر نفقة الطلاق ثلاث مرات دفعة واحدة أنه قصد
بذلك التأكيد ، ولم يرد إلا إيقاع واحدة كما كان يسمع ذلك من ،
قبل ، ولم يعد يفرق بين من يدعي التأكيد ومن لا يدعيه ، نظرا

للتتابع الناس في ذلك النوع من الطلاق وتغير حالهم عما كان من قبل من التمسك بالصدق والتزام قول الحق ، أراد عمر أن يسد هذا الطريق الذي تتابعوا فيه أو يضيقه عليهم ، فحكم بإمضاء الثلاث حتى على من كان في الواقع لا يريد إلا التأكيد ، فالجديد في تصرف عمر ليس هو الحكم بأن الثلاث يقعن ثلاثا ، وإنما هو في إمضاء الثلاث على من نطق بها من غير تنويه وسؤال عما يريد بذلك ، وفي إمضاءها عليه حتى مع ادعائه أنه أراد طلقة واحدة .

ولا شك أن هذا اجتهاد خالف فيه عمر من أجل ما رأى من للصلحة ما جرى عليه العمل في عهد الرسول وأبي بكر وسنتين من خلافته رضى الله عنه .

ومن الاجتهادات المبنية على الرأي : ما أحدثه عمر من اتخاذ الدواوين والجيوش ، وما اقتبسه من النظم الإدارية والتنفيذية ، مما لا يتعارض مع الأصول الشرعية . ومن ذلك ضريبة العشور (الجمارك) وهي الرسوم التي تفرض على الصادرات والواردات إلى البلاد الإسلامية ، إذ قال لابي موسى الأشعري : « خذ أنت منهم مثل ما يأخذون منا » إلى غير ذلك مما لا يعد كثرة .

ونستطيع بعد ذلك أن نجمل أسباب اختلافهم في ثلاثة :
أولا : اختلافهم في فهم القرآن . وقد رأيت الاختلاف فيه يقع

تارة بسبب تعارض النصوص ظاهراً، كما في آيتي عدة الوفاة في سورة
البقرة ، وعدة الحوامل في سورة الطلاق .

وتارة بسبب ورود لفظ محتمل لمعنيين ، لأنه مشترك لفظي
كما في لفظ « القرء » .

وتارة من قبل أن التركيب يحتمل وجهين ، كما في آية الإيلاء ،
فاين قوله تعالى : « فاين فاهوا فاين الله غفور رحيم ، وإن عزموا
الطلاق فاين الله سميع عليم » (١) .

يحتمل أن يكون مرتباً على ما قبله ترتيب للفصل على المجمل ،
فتكون الفاء للترتيب الذكري ، فيكون التيء في المدة فاذا انقضت
بدون فيء فيها وقع الطلاق بمضيها ، ويحتمل أن تكون الفاء للتعقيب
حقيقة ، فتكون للمطالبة بالتيء أو الطلاق عقب مضي الأجل المضروب .

ثانياً : من جهة السنة : فقد مكث ﷺ من مبعثه إلى وفاته
ثلاثاً وعشرين سنة وهو يحدث ، ويرى أفعالا يقرها أو ينكرها ،
ومن الصحابة السابقون إلى الإسلام ، ومنهم من تأخر إسلامه ،
والصحابة أو جلهم يشغلهم الصنف بالأسواق بالمزارع والمتاجر على
تحصيل أرزاقهم وأقواتهم ، والقيام بالمهام الدينية التي توكل إليهم

(١) البقرة : ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

من الحروب ، والدفاع عن حوزة المسلمين وجباية الصدقات ، وتعليم الناس القرآن وغيره من علوم الدين ، يشغلهم كل ذلك عن ملازمة النبي ﷺ ، وعن سماع كل ما يصدر منه ، نعم كان بعضهم أكثر ملازمة للنبي ﷺ من بعض ، فنتج من ذلك أن علم السنة كان موزعا بينهم ، ففهم للقل ومنهم للكثير ، ولم يتيسر لفرد أو أفراد أن يجمعوها كلها حفظاً ، أضف إلى ذلك أنها لم تسكن مدونة في ذلك العصر . وأيا ما كان فإعلمه أحدهم منها أقل مما يجمله ، لذلك كان يسأل بعضهم بعضاً ، وقد تنوعت طرقهم في الأخذ بمروى غيرهم مما كان مبناه فرط التورع ، وشدة الاحتياط . كل ذلك كان له أكبر الأثر في الاختلاف .

ومن أسباب الاختلاف أيضاً أن أحدهم قد يعمل برأيه ؛ لأنه أعياه الوقوف على النص ، ثم يظهر النص بخلاف ما رأى . أخرج مسلم أن ابن عمر كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن ، فسمعت مائشة بذلك فقالت : عجبا لابن عمر ، كنت أغتسل أنا ورسول الله من إناء ، وما أزيد على أن أفريغ على رأسي ثلاث إفراغات .

وسئل أبو موسى الأشعري عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال :

للابنة النصف وللأخت النصف . وأما ابن مسعود فسها يعني فسئل
ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال : لقد ضللت إذا وما أنا
من المهتدين ، أفضى فيها بما قضى رسول الله ﷺ : للابنة النصف
ولابنة الابن السدس تكمة الثلثين ، وما بقي فللأخت . وقد رجع
أبو موسى لفتوى ابن مسعود ، وقال لما أخبر بها : لا تسألوني
ما دام هذا فيكم .

وقد يعمل الصحابي بحديث على حين أنه منسوخ ، لكنه لم يعلم
ناسخه وعلمه غيره . وقد أسلفنا لك أنهم كانوا يردون الحديث
لضعف ثقتهم بالراوى ، أو لأنه عارضه ما هو أقوى منه في نظرهم ،
كما رد عمر حديث فاطمة بنت قيس ، ورد على حديث معقل بن يسار
في المفوضة . وبالجملة فعدم شيوع الرواية والتدقيق في قبول
ما يروى من السنة جعلهم أحيانا يفتون بما يفهم من عموم النصوص
القرآنية ، وربما كانت هناك سنة تخصص هذا العموم ، وأحيانا
يفتون بالاجتهاد والرأى ، ويقدمون ذلك على حديث لم تثبت
لديهم روايته .

ثالثا : الرأى : فقد عرفت أنهم كانوا يستعملون الرأى إذا لم
يجدوا نصا في الكتاب والسنة ، وحسبى أن الرأى يختلف باختلاف

الناظرين ، فكل وجهة هو موليا ، وفيما قدمنا كثير من المسائل
ابنى الاختلاف فيها على رأى ، ومع هذا كله فقد كان ما اختلفوا
فيه قليلا ، ولم يتسع هذا الخلاف بينهم اتساعه فى الأعصر التالية ،
وساعد على ذلك الأسباب الآتية :

١ — أخذهم بمبدأ الشورى بينهم ، فإن التشاور غالباً ما كان
يؤدى إلى القضاء على الخلاف ، ويحسم مادة النزاع .

٢ — تيسر الإجماع فى ذلك ؛ لاجتماع كبار الصحابة والمفتين
فى صقع واحد وعدم تفرقهم فى الأمصار كما كان عليه الحال فيما بعد ،
حيث تفرقوا فى الأمصار المفتوحة محاربين ومرايضين فى الثغور
وولادة معلمين ، فقد رأى عمر بن الخطاب أنه يستبقيهم إلى حين
فى عاصمة الخلافة ، ونهاهم عن الخروج إلى جهة أخرى إلا بأذن
خاص منه .

٣ — قلة رواية الأحاديث وتخرجهم منها ، فإن عمر كان قد
خوفهم من الإكثار ، وتوعدهم عليه خشية الكذب على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، كما كان يطلب ممن روى له حديثاً البينة على
أنه سمعه من الرسول ، وكان أبو بكر قبله لا يقبل حديثاً من رآه
إلا إذا جاءه بشاهد على صدقه ، وكذلك على من بعده كان يحلف
الراوى على أنه سمع الحديث من رسول الله ﷺ .

٤ - قلة النوازل بالنسبة لما جد بعد ؛ لقرب عهدهم بالبداءة
وعدم اتساع الحضارة وانتشارها كما هو الحال فيما بعد .

٥ - تورعهم عن الفتيا وإحالة بعضهم على بعض ، وعدم
بحثهم إلا فيما ينزل بهم فعلا من الوقائع .

يقول ابن القيم : وكان السلف من الصحابة والتابعين يكرهون
التسرع في الفتوى ويود كل واحد منهم أن يكفيه إياها غيره ،
فاذا رأى أنها قد تعينت عليه بذل جهده في معرفة حكمها من
الكتاب والسنة أو قول الخلفاء الراشدين ثم أفتى .

ويروى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال : أدركت عشرين
ومائة من أصحاب رسول الله ﷺ فما كان منهم محدث إلا ودَّ أن أخاه
كفاه الحديث ، ولا مفت إلا ودَّ أن أخاه كفاه الفتيا .

ونستخلص من كل ما تقدم أمورا :

أولها : أن الفقه في هذه المرحلة كان واقفياً عملياً يتبع
الحوادث بعد وقوعها كما كان في عصر النبوة ، فلم يفترضوا وقوع
حوادث كما فعل بعض الأئمة فيما بعد ؛ لضيق وقتهم عن هذا العمل
ولغلبة الورع عليهم وشدة تحرزهم من الخطأ .

ثانيها : أن الصحابة لم يتركوا فقها مدونا ، فقد انقضى هذا العصر ولم يدون فيه شيء من نصوص الفقه ، بل كانت الفتاوى التي امتاز بها هذا الدور محفوظة في صدور الرجال ، يتناقلها صغار الصحابة وكبار التابعين ، ويفتون بها في الحوادث التي تنطبق عليها وعدم تدوينهم لها جار على سجيبتهم البدوية في اعتمادهم على الحفظ والرواية ، ويدل من جهة أخرى على مبلغ احترامهم لحرية الرأي ، وأنه لا يلزم أحد بالتزام رأي معين قد يكون صوابا ، وقد يكون خطأ ، ولئلا يشتغل الناس بتلك الفتاوى عن القرآن ، وهذا احتياط منهم ، كما احتاطوا بعدم جمع السنة وتدوينها ؛ خشية اختلاطها بالقرآن .

ثالثها : أنهم لم يكونوا في استعمال الرأي سواء ، بل كان منهم من يتحرج منه ويخشاه خيفة الخطأ والزلل في دين الله ، وعلى رأس هذه الطائفة عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ، ومنهم من برع فيه وتوسع في الأخذ به ، وعلى رأس هذه الطائفة عمر وعلى وابن مسعود ، وهذا الاختلاف في الاجتهاد بالرأي كان تمهيدا ونواة لتكوين مدرستين للفقهاء عرفتا فيما بعد باسم مدرسة الحديث ومدرسة الرأي .

رابعها : أنه في هذا العصر جلت اجتهادات غيرت بعض الأحكام التي كان العمل بمقتضاها في عصر النبوة ، خصوصا في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كما في مسألة إيقاع الطلاق الثلاث جملة ، وتقسيم الأرضين المفتوحة ، وإسقاط سهم للثلاثة قلوبهم من الزكاة ، ويبيع ضوال الإبل ، وحفظ أئمانها في بيت مال المسلمين ؛ لتصرف لصاحبها إن جاء ، أو في المصالح العامة إن لم يجيء ، وقد أسلفنا توجيه العدول مما سبق ، وبيننا أن تغير الحكم فيها عن ذي قبل كان تبعا لتغير علة الحكم أو زوالها ، وأن مقصود الشارع تحقيق المصالح ودرء المفاسد .

المرحلة الثالثة :

الاجتهاد الفقهي في العصر الأموي

سار الاجتهاد في هذه المرحلة على نحو ما سبق في عصر الراشدين من حيث اعتماده على الكتاب ، ثم السنة ، ثم الإجماع ، ثم الرأي ، إلا أنه جددت في هذه المرحلة أحداث سياسية وأخرى غير سياسية كان لها أثر ظاهر في الحركة الاجتهادية ، وإليك نبذة مجملة عن كل منها ، وتأثيره في الفقه والاجتهاد .

أولاً : تفرق المسلمين وتنازعهم حول الخلافة ومن الأحق بها ، وتميزهم بسبب ذلك إلى خوارج وشيعة وجهور مخالف لها ، فقد اغترت كل فرقة بما عندها من علم وما اتخذته من أصول وقواعد وما جنحت إليه من آراء ، والتفت حول من تثق به من ذوى المكانة فيها فاتخذته إماماً لها ، وحصرت الثقة العلمية فيمن ينتهى إلى جانبها من الفقهاء ، وأساعت الظن بمن عداهم فلم يعد الإجماع ميسوراً ، ولم يعد لمبدأ الشورى من المنزلة كل ما كان له فيما سلف . وهذا التفرق السياسى هو أول الأسباب التى أدت إلى الاضطراب الفكرى ، وكان له أكبر الأثر فى تشعب الخلافات الفقهية .

ولسنا بصدد بيان تعاليم الخوارج و الفرق الشيعة المتعددة المخالفة
قواعد والأصول التي اعتمد عليها مخالفوهم ، وإنما يعيننا بوجه
خاص بيان أثر الخروج والتشيع على الفقه الإسلامي ، فقد كان
قول الخوارج بكفر من ارتكب ذنبا أثر ظاهر في بدء علم
اجتهاد كثير من كبار الصحابة الذين كفروهم لأنهم لم يظاهروهم
بلى ما فهموا من (لا حكم إلا لله) ، وكان لانفراد الشيعة في نزعتهم
في سوء ظنهم بمن يخالفهم في التشيع أثر بين في الفقه الإسلامي ،
ذلك أن الفقه عندهم وإن كان يعتمد على الكتاب والسنة إلا أنه
يخالف فقه أهل السنة من وجوه :

(الاول) أن الشيعة كانوا يفسرون القرآن تفسيراً يتفق
ومبادئهم ، ولا يرضون بتفسير غيرهم ، ولا بما يعتمد على حديث
غير أئمتهم .

(الثاني) أنهم لا يقبلون من الأحاديث ولا من الأصول أو
الفروع شيئاً إلا ما كان عن طريق أئمتهم مهما كانت درجته من الصحة .
(الثالث) أنهم ما كانوا يرون الأخذ بإجماع أو استعمال الرأي ،
أما الإجماع فلا لأن الأخذ به يستلزم الاعتراف ضمناً بأقوال غير الشيعة
من الصحابة والتابعين ، وهم لا يمتدنون بأولئك في الدين ، وأما الرأي
فلا لأن اعتقادهم العصمة في أئمتهم جعلهم يقولون إن الدين لا يؤخذ
إلا من كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الأئمة المعصومين فقط .

وظهر بما تقدم أن هذه الطوائف الثلاث اختلفت فيما يستدل به من الآثار النبوية ، فالشيعة لا يقبلون حديثا إلا إذا كان مرويا عن آل البيت ، والخوارج لا يقبلون إلا المروى عن رجالهم ، والجمهور يقبلون ما صحح من الأحاديث بصرف النظر عن راويه .

أما ثانی الأسباب التي كان لها أثر فعال في تعصب الخلفاء ، وعدم تيسر الشورى والإجماع فهو تفرق الصحابة في الأمصار ، وقد علمت أن هجر كان يحرم على كبار الصحابة أن يبرحوا المدينة إلا لحاجة ماسة ، وأنه كان بعيد النظر في ذلك ، إذ تيسر الإجماع وبه قضى على كثير مما اختلفوا فيه .

فلما كان عهد عثمان واتسعت الفتوحات الإسلامية رخص لهم في الانتشار وسكنى الأقطار المفتوحة ، فتفرقوا بالأمصار واستوطنوها ولادة وعمالا ومعلمين ومرابطين ، وكانت الأمصار متعطشة لمعرفة تعاليم الدين الإسلامي ، فأقبل أهل كل قطر على من نزل به من الصحابة يستفتونهم ويروون عنهم ويتعلمون منهم ، ومن الثابت أن الصحابة لم يكونوا فيما يعلمون سواء ، وليس كل ما حفظه أحدهم يحفظه الآخر ، وأن الأمصار تختلف في عاداتها ومعاملاتها وأنواع معيشتها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية ، وأنه لبعد الشقة وصعوبة المواصلات كان من المتعذر على علماء

الأمصار أن يتصلوا اتصالاً علمياً وثيقاً ، وكان من نتيجة ذلك أن اختلفت الاجتهادات والفتاوى الفقهية في المسألة الواحدة ، نظراً لاختلاف العادات والأعراف ؛ فإن الفقيه يتأثر في اجتهاده بالبيئة التي يعيش فيها ، فيفتى بما يلائم أحوالها .

وكان حتماً أن تثبت أهل كل قطر بفتاوى علمائهم وأحاديثهم ، وعولوا على ما جرى عليه عملهم وحكم به قضائهم ؛ لأنهم عاهدوا أحوالهم ، وخبروا سيرتهم ، ووثقوا بهم ، فكان للمصريين فتاوى وللشاميين أخرى ، وكذلك سائر الأمصار العربية .

أما ثالث الأسباب التي عملت على ازدياد الخلاف في هذا العصر : فهو شيوع رواية الحديث .

وذلك ؛ لأنه لما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، وفتحت الممالك وتفرق الصحابة في الأمصار ، وتجددت للناس حاجات اضطروا أن يبحثوا عن أحكامها ، ولا ملجأ لهم إلا الصحابة ومن أخذ عنهم من كبار التابعين ، مست الحاجة إلى أن يخرج هؤلاء العلماء ما عندهم من العلم ويفتونهم بالسنة ، إذ كانت أوسع مصادر الفقه لتعرضها للتفصيل .

ولم يكن هؤلاء الصحابة يحيطون علماً بكل ما قاله النبي ﷺ وفعله ، بل كان منهم من صحب النبي ﷺ في بعض الأوقات دون بعض

وكان له حين لم يصحبه علم خله غيره ، لذلك تفاوتوا فيما يحملون ويعملون من الأحاديث النبوية ، فكان من نتائج تفرق الصحابة في الأمصار ، واختلافهم في العلم ، واختصاص كل قطر بمحدثين ، أن بعض الأمصار كان يعرف من الحديث ما لم يعرفه الآخر ، وأن بعض الأمصار كان أسعد بالعلم والفقه من بعض ، واستتبع هذا اختلاف الفتوى كما لا يخفى ، وكان بعد ذلك أن شعر العلماء بأن في الأمصار الأخرى علما غير علمهم ، فأكثرُوا من الرحلة وعملوا على توثيق الروابط العلمية بين الأمصار ، وكان لذلك أثر لا ينكر في تقليل وجوه الخلاف .

أما رابع الأسباب التي عرقلت تقدم الفقه وصعبت مهمة الفقيه ووضعت الأشواك في طريقه فهو ظهور الوضاعين :

فقد استتبع شيوع الرواية مع عدم تدوين الحديث واكتفاء الصحابة بالاعتماد على الذاكرة ، وصعوبة حصر ما قال رسول الله ﷺ وفعل في (ثلاثة وعشرين عاما) من بدء الوحي إلى أن لحق بالرفيق الأعلى ، أن وجد أهداء الإسلام الذين غلبوا على أمرهم من اليهود والفرس والروم منفذاً يبدسون منه على المسلمين ما يفسد دينهم ، ليتسنى لهم قلب الدولة الإسلامية ، واسترجاع ما فقدوا من عز وسلطان .

ولم يجدوا وقد سدت في وجوههم أبواب الكتاب الفنى تولى
الله حفظه بنفسه :

« إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » (١) .

لم يجدوا وقد حيل بينهم وبين العبث بالقرآن إلا أن يلجوا على
المسلمين من باب السنة الفسيح ، فألفوا الجمعيات السرية لوضع الأحاديث
في التشبيه والتعطيل وتحريم الحلال وتحليل الحرام ، ثم كثر الوضع
كثرة مزعجة بتصدع الوحدة الإسلامية وظهور الخوارج والشيعة ،
فاستباح كل فريق أن يضع من الأحاديث ما يؤيد مذهبه ، وكثرت
بعد ذلك الأسباب الحاملة على الوضع ، ونجملها فيما يلي :

أولا : العداوة الدينية . فإن عبد الله بن سبأ اليهودى وأحزابه
تستروا بالإسلام ، وأخفوا وراء التشيع أغراضهم الدينية ، وتذرعوا
بإظهار حب آل البيت لله أن يدسوا على المسلمين ما أرادوا به أن
يطفئوا نور الله ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون .

ثانيا : التعصب المذهبي . فإن بعض الفرق الدينية الإسلامية كان
يدفعها غلوها في تأييد ما تذهب إليه إلى وضع أحاديث تشهد
بصحة ما ترى .

[١] الحجر ٩ .

ثالثا : متابعة بعض من يتسمون بالعلم لهوى الأمراء والخلفاء .
جعلتهم يضعون لهم ما يعجبهم تزلفا إليهم ورغبة فيما عندهم ،
كحديث : (لاسبق إلا في خوف أو حافر) « أو جناح » ؛ لأن الوالى
كان يعجبه اللعب بالجمام .

رابعا : تساهل بعضهم فى باب الفضائل والترغيب والترهيب .
كالذى روى عن أبى عصمة نوح بن أبى مریم ، أنه وضع أحاديث
فى فضائل القرآن ، فلما سئل عنها قال : لما رأيت اشتغال الناس
بالتفقه والمغازى وإعراضهم عن حفظ القرآن وضعت هذه الأحاديث
حسبة لله تعالى .

خامسا : تغالى بعض الناس فى أنهم لا يقبلون إلا الكتاب
والسنة . فحمل ذلك بعض الوضاعين إلى أن يجمعوا كلام الصحابة
وغيرهم وحكم العرب والحكماء أحاديث ، وينسبوها إلى النبى صلى الله عليه وسلم
ليقبلوا عليها ويعملوا بها .

أثر الوضع فى الاجتهاد :

ويتضح لنا مما تقدم أن الوضاعين وإن لم يبلغوا مأربهم من
الدين ، لمناهضة العلماء لهم ومقاومتهم إياهم ، إلا أنهم وضعوا
الشوك فى طريق الفقهاء المستنبطين ، وعرفلوا سيرهم وجعلوه شاقا [

عسيراً ، فبعد أن كان الفقيه لا يشغله شاغل بعد سماع الحديث عن النظر فيه والاستنتاج منه وهو واثق مطمئن ، أصبح واجبا عليه أن يعنى قبل كل شيء ببحث الحديث متناً وإسناداً ، والتثبت من صحتهما ، حتى إذا تبددت غياهب الشك حل له أن ينظر ويستنبط ، فلا يبلغ ما يروم إلا بعد جهد ومشقة وطول عناء ، ولولا أن فيض الله للسنة من بحميتها ويتخصص في دراستها لم يتهأ المجتهدون أصحاب المذاهب أن ينتجوا ما خلفوا لنا من تراث عظيم .

أما آخر تلك الأحداث التي امتاز بها هذا العصر مما كان له أثره في طريقة الاجتهاد والاستنباط فهو انقسام العلماء إلى أهل الرأي وأهل الحديث :

شاء الله أن ينقسم جمهور الأمة الذين لم يمنعهم ابتداع الخروج أو التشيع إلى أهل حديث ، وأهل رأى ، وذلك لأنهم اتجهوا في مسلكهم الفقهي إلى ناحيتين :

الأولى : الوقوف عند النصوص والتمسك بالآثار .

الثانية : التوسع في استعمال الرأى .

ومن هنا نشأ تسمية الفريق الأول بأهل الحديث ، وتسمية الفريق الثانى بأهل الرأى .

وكان مركز الفريق الأول بالحجاز ، وعلى رأسه سعد بن المسيب

إذ رأى هو وأصحابه أن أهل الحرمين الشريفين أثبت الناس في الحديث والفقه ، وأعلمهم بفتاوى رسول الله ﷺ وأصحابه ، فأكب على ما بأيديهم من الآثار يحفظه ، ورأى أنه بعد هذا في غنية عن استعمال الرأي .

ويرجع وقوف الحجازيين عند النصوص إلى أمرين :
أولاً : تأثرهم بطريقة شيوخهم كعبد الله بن عمر في تعلقهم بالآثار وتورعهم عن الأخذ بالرأى .

ثانياً : كثرة ما بأيديهم من الآثار ، وقلة ما يعرض عليهم من النوازل التي لم يكن لها نظير في عصر الصحابة ، نظراً لبداءة أهل الحجاز وعدم تغير الحياة في هذه البلاد عما كانت عليه في عهد الخلافة .

أما الفريق الثاني فكان مركزه العراق ، وعلى رأسهم إبراهيم النخعي ، وطريقتهم مبينة على أنهم يرون أن أحكام الشرع معقولة المعنى ، مشتملة على مصالح راجعة إلى العباد ، وأنها بنيت على أصول محكمة ، وعلل ضابطة لتلك الحكم ، فكانوا يبحثون عن تلك العلل ويتعرفون الحكم التي شرعت الأحكام لأجلها ، ويجعلون الحكم هائلاً معها وجوداً وعدمها وربما ردوا بعض الأحاديث لمخالفتها لتلك الأصول ، ولا سيما إذا وجدوا لها ما يعارضها .

أما الفريق الأول فكان يحنه عن النصوص أكثر من بحنه
عن العلل إلا فيما لم يجد فيه أثر ، ويرجع شيوع الرأى فى العراق
إلى ثلاثة أسباب :

أولا : تأثرهم بطريقة معلمهم الأول ، عبد الله بن مسعود ، وقد
كان من حزب عمر فى الأخذ بالرأى والتوسع فيه ، وهو الذى يقول :
لو سلك الناس واديا وشعبا وسلك عمر واديا وشعبا لسلكت وادى
عمر وشعبه .

ثانيا : أنهم رأوا أن العراق أسعد الأمصار حظا بالصحابة حملة
علم الرسول فقد كانت الكوفة والبصرة قاعدة الجيوش الإسلامية
ونزل بهما أكثر علماء الصحابة ، كما كانت الكوفة مقر الخلافة
زمن على ، وكان فيها قبيلة ابن مسعود ، وسعد بن أبى وقاص ، وعمار
ابن ياسر ، وأبو موسى الأشعرى ، والمغيرة بن شعبة ، وأنس بن مالك
وحذيفة بن اليمان ، وعمران بن حصين ، وكثير من الصحابة الذين
كانوا من حزب على ومن معه كابن عباس ، وهؤلاء هم حملة
الحديث ورواته ، فاكتفوا بما عندهم من الأحاديث وما اشتهر
منها فى أرضهم .

ولأن العراق منبع الشيعة ومقر الخوارج وقد شاع فيها الوضع
اشتراط علماءها فى قبول الحديث شروطا لا يسلم معها إلا القليل ،

فإذا ضم هذا إلى أنهم اكتفوا بمرور نزل العراق من الصحابة أصبح المعول عليه من الآثار قليلا ، فلا مندوحة لهم حينئذ من التوسع في استعمال الرأي .

ثالثا : أن المسائل التي يحتاج إلى تعرف أحكامها في العراق أكثر منها في الحجاز ، نظرا لبداوة الحجاز وحضارة العراق ، فإذا انضم ذلك إلى قلة ما يعولون عليه من الأحاديث أنتج ذلك لا محالة التوسع في إعمال الرأي .

ولقد كان الفقه في مدرسة الحديث واقعيا ، فلم يفرضوا المسائل ويقدرها لها أحكاما ، أما في مدرسة الرأي فقد كان واقعيا أول الأمر ، ثم اتجه إلى القرض والتقدير لما وضعوا الضوابط والقواعد ليفرغوا عليها ، فما وقع من الحوادث أعطوه حكمه ، وما لم يقع فرضوه وأعطوه من الأحكام ما يتفق مع هذه الضوابط .

تلك هي أهم الأحداث التي حدثت في هذه المرحلة ومنها اتسعت دائرة الخلاف مما يتعذر معه الإجماع إلا ما كان اتفاقا .

وقد انقضت هذه المرحلة ولم يدون فيها شيء من السنة أو الفقه ولم يتسكون فيها مذاهب معينة ، فهي تشبه المرحلة السابقة من هذه الناحية ، وتخالقها من قبل كثرة الاختلاف وتشعب الآراء لما عرفت من أسباب .

الاجتهاد الفقهي في العصر العباسي

في هذه المرحلة نشط الفقه نشاطا عظيما واتسعت دائرته ، واتجه الفقهاء إلى ما لم يتسع له زمن أسلافهم ولم تنهياً لهم أسبابه ، فأفرغوا كثيراً من جهودهم في ترتيب أشنته ، وتنافسوا في إبراز مكنوناته وتضافرت الجهود على ضبطه وتدعيم قواعده واستيعابه ، فأصبح الفقه الإسلامي ثروة طائلة ، خلقها ذلك العصر للأجيال المتعاقبة ، ولم يعد المسلمون بعده بحاجة إلى كبير غناء في الإمام بحزبياته أو ضبط كلماته .

ومهما يكن للباحثين من عمل بعد ، فإنهم لم يتجاوزوا ما رسم لهم رجال هذا الدور ، ولا يمسدوا عملهم أن يكون إطناباً لموجز ، أو إيجازاً لمسهب ، أو جمعاً أو تفريقاً لما ورثوه عنهم ، أو تقليباً في ذلك التراث النفسي ليلتمس من ثمرات عقولهم ما فيه غناء ، ويقتبس من عرفانهم ما به يستضاء .

حتى أصبح هذا الدور جديراً أن يسمى دور النشاط والقوة والنضوج الفكري ، والحياة العلمية الواسعة والبحث الجدي العميق

المنتج ، والمنافسة الفقهية الحادة البريئة ، والاجتهاد المطلق ، والحرية
الجريئة ، في النظر والاستنباط ، فيه دوت علوم القرآن والسنة ،
والكلام واللغة والفقه ، وظهر نوابغ القراء وأهل اللغة والتأويل
والمحدثين والمتكلمين والفقهاء .

وحسبك أنه أنجب ثلاثة عشر مجتهداً ، دوت مذهبهم وقلدت
آراؤهم ، واعترف لهم الجمهور الإسلامي بالإمامة والزمامة الفقهية ،
وأصبحوا هم القدوة والقادة .

فسفيان بن عيينة بمكة .

وماك بن أنس بالمدينة ، والحسن البصري بالبصرة .

وأبو حنيفة وسفيان الثوري بالكوفة .

والأوزاعي بالشام ، والشافعي ، والليث بن سعد بمصر ،
وإسحق بن راهويه بنيسابور .

وأبو ثور وأحمد بن حنبل وداود الظاهري وابن جرير ببغداد ... ،
إلى جنب هؤلاء كثير ممن لم يسعدهم الحظ بانتشار مذهبهم .

وبالجملة فقد كانت حركة علمية واسعة النطاق في سائر الأقطار
الإسلامية ، ونهضة مباركة نفذت بجدها ونشاطها في كل فن ؟ .

وكان من ثمرات ذلك أن تضخم الفقه وأصبح شاملاً لما تجدد

مع الحضارة الحديثة من الوقائع ، بل لم يقف نشاط الفقه الاجتهادى عند ذلك ، وأصبح الفقهاء يفرضون ما لم يقع ويستخدمون وسائل اجتهادهم فى تعرف الأحكام لتلك الفرضيات ، حتى غدت إادات الناس على اختلاف أحوالهم وتعدد أممهم محكومة بالفقه متصل به ، ولم تعد الفوارق الإقليمية تباعد بينهم مع وجود الروابط التشريعية الوثيقة ، التى جعلتهم أمة واحدة فى تقاليدها ومظاهرها الشرعية .

والسر فى ذلك أنه لما اتسعت رقعة الإسلام على عهد العباسيين واندمج فى الوحدة الدينية كثير من الأمم المختلفة فى عوائدها وحضارتها ودينها ، واستقرت السلطة فى تلك الأصقاع ، واستتبغ ذلك أن يتفرق علماء المسلمين فى تلك الجهات ، وأن تعرض عليهم الوقائع الاجتماعية التى تنشأ فى تلك البيئات المختلفة ليعطوها حكمها الدينى .

وكان العلماء يرون من واجبه الدينى أن يخضعوا هذه العادات والمعاملات إلى حظيرة الدين الإسلامى ، وأن يصبغوا حياة هؤلاء الأقوام بالصبغة الإسلامية ، فكان يعرض لكل عالم فى جهة ما لا يعرض لغيره فى جهة أخرى ، وذلك يقتضى تجديد أحكام لم يكن يعرفها الناس من قبل ، ويستنهض هم الفقهاء للبحث عن أحكام

لتلك الوقائع ، ليصلوا ما بين الناس وبين شريعتهم ، حتى يجتمعوا على الأخذ بها ، وتعطى حياتهم بصيغتها .

ففي العراق تعرض على أنظار الفقهاء تقاليد الفرس وحوادثهم . وفي الشام يعرض على الأوزاعي وأصحابه عادات وتقاليد وأقضية ومعاملات كلها رومانية .

وكذلك الحال في كل مصر دخله المسلمون وخفق عليه العلم الإسلامي . فكان من عمل هؤلاء العلماء تمحيص ما عرض عليهم وإقرار بعضه وإنكار البعض ، حتى أصبحت الحياة العامة لتلك الأقاليم ملونة باللون الإسلامي الجديد ، وكان طبيعياً أن يظهر في كل إقليم بعض أحكام لا تظهر في غيره ، أو تخالف ما جرى عليه العمل فيه تحت تأثير العوامل الاجتماعية والفوارق الإقليمية ، فشرع علماء كل جهة بالحاجة إلى تعرف ما عند الآخرين فكانت الرحلات العلمية بين أعلام المشتغلين بالاجتهاد والفتوى ، من ذلك : رحلة ربيعة الرأي من المدينة إلى العراق ، ومحمد بن الحسن من العراق إلى المدينة ، والشافعي إلى المدينة ثم إلى العراق ثم إلى مصر .

وهكذا ... وكان من وراء تلك الرحلات وأخذ كل منهم عن

لآخر أن تقاربت وجهات النظر بينهم وأن كَمَّل كل منهم نقصه
عما عند الآخر ، وأن استفاد كل منهم من علم غيره .

ولا ينكر أحد ما لتدوين العلوم الذى ذاع وانتشر فى هذا
العصر من أثر فى ازدهار الفقه ، والعمل على نشره وذيوعه ، فلقد
استفاد الفقه كثيراً من تدوين العلوم الأخرى ، فإن العلوم كشبكة
متصلة الأجزاء يخدم بعضها بعضاً ويشد الواحد منها أزر الآخر ،
ولا سيما الفقه فإنه أكثر اتصالاً بالعلوم الأخرى من سواه ، هذا
إلى أن التدوين يسهل طريق البحث ويساعد على الرجوع إلى العلوم
مهما كثرت ويهيئ للإنسان أن يلم بالكثير من أشتات المسائل
فى قصير الوقت .

وبالجملة فقد كان للتدوين فى هذا الدور شأن كبير ، فقد دونت
السنة وهى المصدر الثانى للفقه بعد القرآن ، كما وضع علم أصول
الفقه ، وهو عبارة عن قواعد الاستنباط التى يسير عليها المجتهدون ،
كما دوت الفقه نفسه ، فبعض الأئمة دوت مذهبهم بنفسه قبل وفاته
ومن مات ولم يترك وراءه مذهباً مدوناً دونه تلاميذه من بعده ،
كما فعل تلاميذ أبى حنيفة .

ومن الخير أن نسوق لك فى إيجاز أصول المذاهب الأربعة
التي بنوا عليها مذاهبهم والتي بسببها كان اختلافهم .

أصول مذهب الحنفية

لا نعلم من طرائق استنباط أبي حنيفة للأحكام إلا ما نعلم
عن سائر الأئمة المجتهدين في استنباطهم ، فقد روى عنه أنه قال :
إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته ، فما لم أجده فيه أخذت بسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم والآثار الصحاح عنه ، التي فشت
في أيدي الثقات ، فإذا لم أجدها فيها أخذت بقول أصحابه من شئت
وأدع قول من شئت ، ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم ،
فإذا انتهى الأمر فإبراهيم ، والشعبي ، والحسن ، وابن سيرين ، وسعيد
ابن المسيب ... وعد رجالا قد اجتهدوا ، فلي أن اجتهد كما اجتهدوا -
غير أن هناك أشياء اختلفت فيها وجهة النظر بين أبي حنيفة وغيره من
المجتهدين ، ترجع إلى الاحتياط والتثبت فيما يروى من الأحاديث والآثار .
فن ذلك ما اشترطه من كون الحديث مقهوراً في أيدي
الثقات ، وألا يعمل الراوى بخلاف ما روى ، وألا يكون فيما تم به
البلوى ، وقد يترك القياس لضرورة أو أثر ، أو يقوم عليه الأخذ
بأصل تام أو قياس أرجح منه ويسمى ذلك « استحصاناً » .

وما من إمام من الأئمة الأربعة إلا وقد (قاس) (واستحسن)
بالمعنى المتقدم .

إلا أنهم لا يسمونه استحساناً ، بل يدخلونه في أبواب
أخرى كالاستصلاح مثلاً ، وبذلك تكون المصالح المرسلة من أصول
مذهب الحنفية وإن لم يأخذوا بها بهذا العنوان ، غاية الأمر
أن الحنفية توسعوا في الأخذ بمبدأ القياس والاستحسان أكثر
من غيرهم ، نظراً لاشتراطهم في الآثار شروطاً لا يسلم معها
إلا القليل .

أصول مذهب المالكية

سار الإمام مالك بن أنس في اجتهاده على طريقة سلفه الراشدين
ونهج نهجهم في اعتماده على الكتاب أولاً ، ثم السنة ثم الإجماع
ثم القياس .

قال القاضي عياض بعد أن بين ترتيب الاجتهاد حسبما يقضى به
العقل ويشهده الشرع :

« وأنت إذا نظرت لأول وهلة منازع هؤلاء الأئمة وما أخذهم
في الفقه واجتهادهم في الشرع ، وجدت مالكا رحمه الله ناهجا في هذه
الأصول مناهجا مرتباً لها مراتبها ومداركها ، مقدما كتاب الله
عز وجل على الآثار ، ثم مقدما لها على القياس والاعتبار ، تاركا منها
ما لم يتحمله الثقات العارفون بما يحملونه ، أو ما وجد الجمهور الجم
الفقير من أهل المدينة قد عملوا بغيره وخالفوه ، ثم كان من وقوفه
في المشكلات ، وتحريه عن الكلام في المعوصات ، سلك به سبيل
السلف الصالحين ، وكان يرجح الاتباع ويكره الابتداع اهـ . »
وإذن فقد كان الإمام مالك ينزع بوجه عام إلى طريقة الحجازيين

في الوقوف عند الآثار ما أمكن ، ويكره التوسع بتقدير المسائل وفرضها قبل وقوعها ، ومجمل ما امتازت به طريقته في الاستنباط خمسة أشياء :

أولاً : أنه اعتبر عمل أهل المدينة حجة مقدمة على القياس وعلى خبر الواحد ، لأنه عنده أقوى منهما ؛ إذ عملهم بمنزلة روايتهم عن رسول الله ﷺ ، فهم قد توارثوه عن سبقيهم طبقة عن طبقة ورواية جماعة عن جماعة أولى بالتقديم والثقة والاطمئنان إليها من رواية فرد عن فرد .

وقد نازعه في ذلك أكثر فقهاء الأمصار استناداً إلى أن علم السنة لم يكن مقصوراً على من استقر بالمدينة نظراً إلى أن كثيراً من الصحابة نزح بما معه من السنة إلى الأمصار الأخرى ثم إنهم ليسوا في محل العصمة حتى يكون عملهم حجة كرويتهم ، وقد كتب إليه الليث ابن سعد في ذلك رسالة طويلة وناقش الشافعي هذه المسألة في (الأم) .

ثانياً : المصالح المرسلة — الاستصلاح — وهي التي لم يشهد لها من الشرع بالاعتبار ولا بالإلغاء نص معين وكانت ترجع إلى حفظ مقصود شرعي ، ولا خلاف في اتباعها إلا عندما تعارضها مصلحة أخرى ، فعند ذلك يقدم العمل بها الإمام مالك .
مثال ذلك ضرب المتهم ليقر ، أجازته مالك وخالفه غيره لاحتمال

أن يكون بريئاً ، فقد تعارضت مصلحة حفظ الحقوق لأربابها واستخلاصها من المعتدين ، مع مصلحة حماية البرىء ودفع الأذى عنه . وقد توسع الإمام مالك في العمل بالاستصلاح حتى نسب إليه وحده العمل به ، على حين أن جميع الأئمة آخذون به لكن تحت اسم آخر كالاستحسان مثلاً .

ثالثاً : قول الصحابي إذا صح سنده وكان من أعلام الصحابة ولم يخالف الحديث المرفوع حجة عنده مقدمة على القياس . وقد بالغ الغزالي في المستصفي في الرد لهذا الأصل مستدلاً بأن الصحابة ليسوا محل العصمة ، فلا ينتج قولهم ما يقطع به في الحجية .

رابعاً : السنة — لا يشترط في قبول الحديث الشهرة فيما تعم به البلوى كما اشترط الحنفية ، ولا يرد خبر الواحد لمخالفته القياس أو لعمل الراوى بخلاف روايته ، ولا يقدم القياس على خبر الواحد ويعمل بالمراسيل ، ويشترط في خبر الواحد عدم مخالفته لعمل أهل المدينة ، وعمدته في الحديث ما رواه أهل الحجاز .

خامساً : قال بالاستحسان في مسائل كثيرة : كتضمن الصناعات والقصاص الشاهد واليمين ، وإجبار صاحب القرن والرحى والحمام على التسوية بين الناس في الأجرة ، إلا أنه لم يتوسع فيه توسع الحنفية .

أصول المذهب الشافعي

منهج الشافعي رحمه الله في الاجتهاد ما أثبتته بنفسه في كتابه :
- الأم - ونصه « والعلم طبقات :

الأولى : الكتاب والسنة إذا ثبتت .

ثم الثانية : الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة .

والثالثة : أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ، ولا يعلم له

مخالفا منهم .

والرابعة : اختلاف الأصحاب في ذلك .

والخامسة : القياس على بعض الطبقات والإبصار على شيء من

الكتاب والسنة وهما موجودان ، وإنما يؤخذ العلم من أعلى » .

ويقول في مكان آخر منها « الأصل قرآن أو سنة ، فإن لم يكن

فقياس عليهما ، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح

الإسناد به فهو المنتهى ، والإجماع أكبر من الخبر المفرد والحديث

على ظاهره ، وإذا احتمل المعاني فمما أشبه منها ظاهرها أولاها به ،

وإذا تكافأت الأحاديث فأصحها إسناداً أولاها ، وليس المنتظم

بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب ، ولا يقاس أصل على أصل ،
ولا يقال للأصل لم وكيف ، وإنما يقال للفرع لم ، فإذا صح قياسه
على الأصل صح وقامت الحجة » اهـ .

فهو ينظر إلى السنة الصحيحة نظره إلى القرآن ، يرى كلا منهما
واجب الاتباع ، ولا يشترط ما شرطه أبو حنيفة من الشهرة فيما نعم به
البلوى ، ولا عدم مخالفة الراوى لمرويه ، ولا غير ذلك مما سبق ،
ولا ما اشترطه مالك من عدم مخالفته لعمل أهل المدينة ، وإنما
شرط الصحة والاتصال .

وقد دافع في رسالته دفاعاً مجيداً عن العمل بخبر الواحد الصحيح
وقد أخذ بمرويات غير الحجازيين ، إذ لم يشترط إلا الصحة أو الحسن ،
وهو لا يحتج بالمرسل إلا مرسل ابن المسيب الذى وقع الاتفاق على
صحته ، ولم يحتج بأقوال الصحابة لأنها تحتمل أن تكون عن
اجتهاد يقبل الخطأ ، ولم يعتبر ترك الصحابي أو من دونه أو أهل بلد
أو قطر للحديث قادحاً فيه ، إذ قد يكون لغفلة عنه أو عدم حفظه ،
فكثيراً ما اجتهد الصحابة في مسائل ثم ظهر لهم الحديث موافقاً
فيفرحون ، أو مخالفاً فيرجعون ، وأنكر الاستحسان وألف فيه
كتاب :- إبطال الاستحسان - .

وعند التحقيق تجد أن الاستحسان الذى أنكره ، ليس هو

الاستحسان الذي توسع فيه الحنفية ، وأخذ به المالكية ، والذي يرجع في الحقيقة إلى الأخذ بأقوى الدليلين ، وهو بهذا المعنى لا يعقل ألا يكون من أسانيد الفقه عند الشافعي .

بل الواقع أن الإمام الشافعي قد أخذ به على هذا التفسير ، وفرع عليه كثيراً من الأحكام تحت أسماء أخرى ارتضاها ، كالأستصحاب والمناسبة وغير ذلك لأنه استبشع هذا الاسم ، ونستطيع أن ندرك هذا من قوله رحمه الله : من استحسن فقد شرع ، وإنما الذي أنكره هو الحكم بالهوى والنشهى من غير دليل .

ولم يعمل بالقياس إلا إذا كانت علته منضبطة ، ورد المصالح المرسلة واستغنى عنها بما سماه المناسبة ، وأنكر الاحتجاج بعمل أهل المدينة ، وأطال في رده كما قدمنا في بيان أصول المالكية .

أصول الخنابلة

مسلك الإمام أحمد في الاجتهاد قريب من مسلك الإمام الشافعي ،
لأنه تفقه عليه وعنه أخذ .

قال ابن القيم في أعلام الموقعين : فتاوى أحمد بن حنبل مبنية
على أصول :

الأول — النصوص : القرآن والحديث المرفوع ، فإذا وجده
أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كائناً من كان ،
ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر في المبتوتة لحديث فاطمة بنت قيس ،
ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً
ولا قول صحابي ، ولا عدم العلم بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس
إجماعاً ، ويقدمونه على الحديث الصحيح ، وقد كذب أحمد من
أدعى الإجماع ، ولم يسغ تقديمه على الحديث الصحيح .

الثاني — فتاوى الصحابة فإذا وجد لأحد فتوى لا يعرف
منهم مخالفاً فيها لم يعد لها إلى غيرها ، ولم يقل إن ذلك إجماع ،
ولا يقدم على هذا عملاً ولا رأياً ولا قياساً .

الثالث — إذا اختلف الصحابة تخيير من أقوالهم أقربها إلى الكتاب والسنة ، ولم يخرج عن أقوالهم ، فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف ولم يحزم بقول .

الرابع — الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وليس المراد عنده بالضعيف الباطل ولا للنكر ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه ، بل هو عنده قسم الصحيح وقسم من أقسام الحسن ، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، بل إلى صحيح وضعيف ، والضعيف عنده مراتب ، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ، ولا قول صحابي ، ولا إجماعاً على خلافه — كان العمل به عنده أولى من القياس .

الخامس — القياس وهو عنده مستعمل للضرورة بحيث إذا لم يجد حديثاً ولا قول صحابي ولا مرسل ولا ضعيفاً قال به ويتوقف إذا تعارضت الأدلة ، وكان شديد الكره والمنع للفتوى في مسألة ليس فيها أثر عن السلف ، ويسوغ إفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ويدل عليهم ، ويمتنع من إفتاء من يعرض عن الحديث . ١٠١ .

ولملك بما أسلفنا وقفت على مصادر الفقه الإسلامي في حضوره المختلفة ، وأنها نصوص من الكتاب والسنة واجبة الاتباع وقواعد عامة كلية صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان ، واجتهاد بطريق

القياس والإلحاق ، أو بطريق الاستحسان ، أو الاستصلاح ، أو الاستصحاب ، أو بمزااة العرف القائم في المسألة .

ولعلك تبينت أيضاً أن اختلاف المجتهدين في الفروع الفقهية ، بعد اتفاقهم في طريقة الاجتهاد ومصادره الأصلية : (الكتاب والسنة) كان نتيجة حتمية لفتح باب الاجتهاد وإباحته لهم ، وإثابتهم عليه سواء أصابوا أم أخطأوا ، وقد اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في اجتهاداتهم مع قريتهم من عصر النبوة وتلقيهم الهدى عن صاحب الرسالة ، وإن كان خلافهم لم تبعد شقته ، ولا تريب عليهم في هذا الاختلاف لأنه يرجع كما بينا لأسباب لا يد لهم فيها ولا قدرة لهم على تفاديهما ، ونجعلها فيما يلي :

أولاً : اختلافهم في فهم معاني الألفاظ من الكتاب والسنة لترددها بين الحقيقة والمجاز والاشتراك وغير ذلك على ما أسلفنا .
ثانياً . السنة فقد يصل إلى أحدهم الحديث ولا يعلم به الآخر أو يصل إليه من طريق غير صحيح فيتركه ، وقد يصل إليهما من طريق واحد ، ولكن أحدهما يشترط في قبول الحديث شروطاً لم يشترطها الآخر ، فيعمل به أحدهما ويتركه الآخر .

ثالثاً : اختلاف مسالكهم في الجمع والرجيح بين النصوص المتعارضة ظواهرها .

رابعاً . اختلاف طرائقهم في الأخذ بالقياس .
خامساً : اختلافهم في فهم الأدلة والاعتماد عليها كالأستحصان
والأستصلاح والأستصحاب وقول الصحابي إلى غير ذلك .
سادساً : اختلافهم في بعض القواعد التي يتوقف عليها استنباط
الأحكام ، مثل :

أن دلالة العام قطعية أو ظنية .
وأن مفهوم المخالفة حجة أو ليس بحجة .
ومتى يحمل المطلق على المقيّد .
ومتى لا يحمل إلى غير ذلك من المبادئ المذكورة في علم
أصول الفقه .

وقد علمت مما سبق أن الاجتهاد تدرج في مدارج الارتقاء
حتى بلغ الذروة وانتهى إلى الغاية .
ففي الدور الثاني والثالث بذل الصحابة والتابعون جهودهم في
استخراج الأحكام لما كان يعرض لهم من المسائل ، وبينوا طرائق
الاستنباط من الكتاب والسنة ، ورسموا لذلك خططا انتهجها من
جاء بعدهم من الفقهاء .

ثم جاء الدور الرابع فبلغ النشاط العلمي فيه أشده ، وظهر كثير
من المجتهدين ودونت الأحكام ، ووضعت الأصول والقواعد وكان إلى
جانب العلماء والفقهاء في هذه العصور كثير من المقلدين يتابعون غيرهم
من أهل القدرة على الاجتهاد فيما استخرجوه من الأحكام ، فإن الاجتهاد

قوة لا تكون إلا لخاصة العلماء الذين توفرت لديهم أسبابها وكملت لهم أدواتها ، قاله الرحيم بعباده لا يتعبد جميع الناس بالاجتهاد ، ولا بكلفهم تحصيل أدواته ، إذ كان ذلك من أعظم الموانع عن القيام بضروريات الحياة ، وفيه تعطيل للمصالح والصناعات التي عليها يدور النظام ويبنى العمران ، وإذن فليس التقليد بالنسبة لمن يتأهل للاجتهاد عيبا ، كما أن اختلاف المجتهدين فيما يصلون إليه من الأحكام لاشية فيه . بل هو من محاسن هذه الشريعة . فإن الله أراد الرحمة لعباده والتوسعة عليهم ، فيكون من لم يتأهل للاجتهاد في حل من أن يأخذ برأى من يشاء منهم على ما يشير إليه قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » .

وقد قال عمر بن عبد العزيز : ما أحب أن أصحاب محمد عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يختلفون ، لأنه لو كان قولا واحدا لكان الناس في ضيق ، وإنهم أئمة يقتدى بهم ، فلو أخذ رجل بأحدهم لكان سندا . وقد روى أن المنصور لما حج قال للمالك : قد عزمت أن آمر بكتبك هذه التي صنفتها فتلسخ ، ثم أبعت في كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وأمرهم أن يعملوا بما فيها ، ولا يتعدوه إلى غيره ، فقال يا أمير المؤمنين : لا تفعل هذا فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل ، وسمعوا الحديث ورووا روايات ، فأخذ كل قوم بما سبق إليهم من اختلاف الناس ، فدع الناس وما اختار كل بلد منهم لأنفسهم .

عمل العلماء بعد عصر الاجتهاد

لم نجد بعد محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ من سمى به نفسه إلى مرتبة الاجتهاد ، يتخير لنفسه في الاستنباط والإفتاء ، يأخذ أحكامه من الكتاب والسنة غير متقيد برأى أحد من الأئمة بل يخصوا أنفسهم حقها وأصبحوا عالة على فقه :

أبى حنيفة

ومالك

والشافعي

وابن حنبل

وأضرابهم ممن كانت مذاهبهم متداولة ، وحصرُوا أنفسهم في دوائر ، اتخذوها من أصول تلك المذاهب لا يتعدونها ، ولا يتجاوزون محيطها ، والتزم كل منهم مذهباً معيناً لا يتعداه ، ويبذل كل ما أوتي من قوة في نصرة ذلك المذهب جملة وتفصيلاً .

إلا أنه كان لهم من جليل الأعمال ما يرفع شأنهم ويعلى قدرهم ، فانهم قاموا بجمع الآثار ورجحوا بين الروايات ، وخرجوا علل

الأحكام ، واستخرجوا من شتى المسائل والفروع أصول أئمتهم وقواعدهم التي بنوا عليها فتاواهم ، وخاضوا معامع الحجاج والمناظرة وأدلوأ فيها بالبراهين الناصعة والحجج الدامغة ، وألقوا كتب الخلافات ، جمعوا فيها أحكام الأئمة وأدلتهم ، ونصر كل مذهب إمامه ودعم رأيه وزيف أدلة مخالفيه ، وأزالوا بذلك كل لبس وخفاء ، وأفتوا في مسائل كثيرة لم يكن لأئمتهم فيها نص ، فهم مكملون مذاهب أئمتهم بما قاموا به من النظر في ترجيح الأقوال والتخريج عليها والتنبيه على مسالك التعليل ، ومدارك الأدلة ، وبيان تنزيل الفروع على الأصول ، وإيضاح المشكل وتقييد المطلق ، ومقابلة بعض الأقوال ببعض ، والنظر في تمييز قوتها من ضعفها .

ثم اتجه العلماء بعد ذلك إلى تأليف الكتب وقصروا همهم على ذلك ولم يعد للتخريج والاستنباط مكان إلا في القليل النادر .

خاتمة

صلاحية الفقه الاسلامى لكل زمان ومكان

لقد أورتقنا الأجيال المتعاقبة بفضل تلك الجهود الجبارة مجموعات هائلة من الاجتهادات الفقهية فى جميع نواحي الحياة العملية، تفى بحاجات الناس فى كل زمان ومكان ، وأصبح الفقه بفضل ما بذل السابقون الأولون من جهد مشكور بناء ضخما وقانونا كاملا ونظاما شاملا .

فالفقه الإسلامى :

منظم لجميع العلاقات .

محدد لكل الحقوق والواجبات .

مبين لحكم ما يصدر من تصرفات فردية أو جماعية أو دولية

فهو يتحدث عن :

الصلة بين العبد وربّه فى أبواب العبادات .

وعن الصلة بين الإنسان وأخيه الإنسان فى أبواب المعاملات والعقوبات والأحوال الشخصية والسياسات الشرعية ، مالية ، وإدارية ، وقضائية .

وقد تبين بما أسلفنا في بيان أطواره المختلفة أن الوحي الإلهي وضع قواعده العامة ، ومبادئه الكلية في فترة الرسالة على ما يشير إليه قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً »^(١) ، ثم أخذ ينمو على مر الزمان بالاجتهاد المستمر حتى وصل في فترة وجيزة من الزمن إلى غاية لم يصل إليها غيره في قرون عديدة .

وذلك لأنه أسس على قواعد صالحة للتطبيق مهما اختلفت الأزمان ، طبقها الفقهاء في يسر وسهولة على ما جد في أزمانهم من أحداث ، ولم تقف بهم عندها الحد ، بل طاولتهم ففرضوا المسائل واستنبطوا لها الأحكام على ضوء تلك القواعد .

وإنك لو اجد فيما حفلت به المكتبات الإسلامية في أصقاع المعمورة من المؤلفات الفقهية منذ بدأ التدوين إلى يومنا هذا ما يبهز الأبصار ويأخذ بالآلباب ويقضي منه العجب العجيب ، من آراء قيمة وأفكار صادقة جادت بها القرائح المتوقدة ، والأبصار الناقبة وتستجد فيها نظاما كاملا يفي بما تتطلبه الحياة كلها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها - إن شاء الله -

وإن فقها يستمد حياته من هذه الينابيع المتدفقة لن يقف

[١] المائة ٣ .

في يوم من الأيام عن مسايرة الزمن ومتابعة نهوض الأمم ، ولن
يتخلف عن ركب الحضارة ما دام القانون عليه يسرون به في طريقه
المستقيم ، طريق الاجتهاد المستنيرة .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين

محمد علي السائس

عضو مجمع البحوث الإسلامية

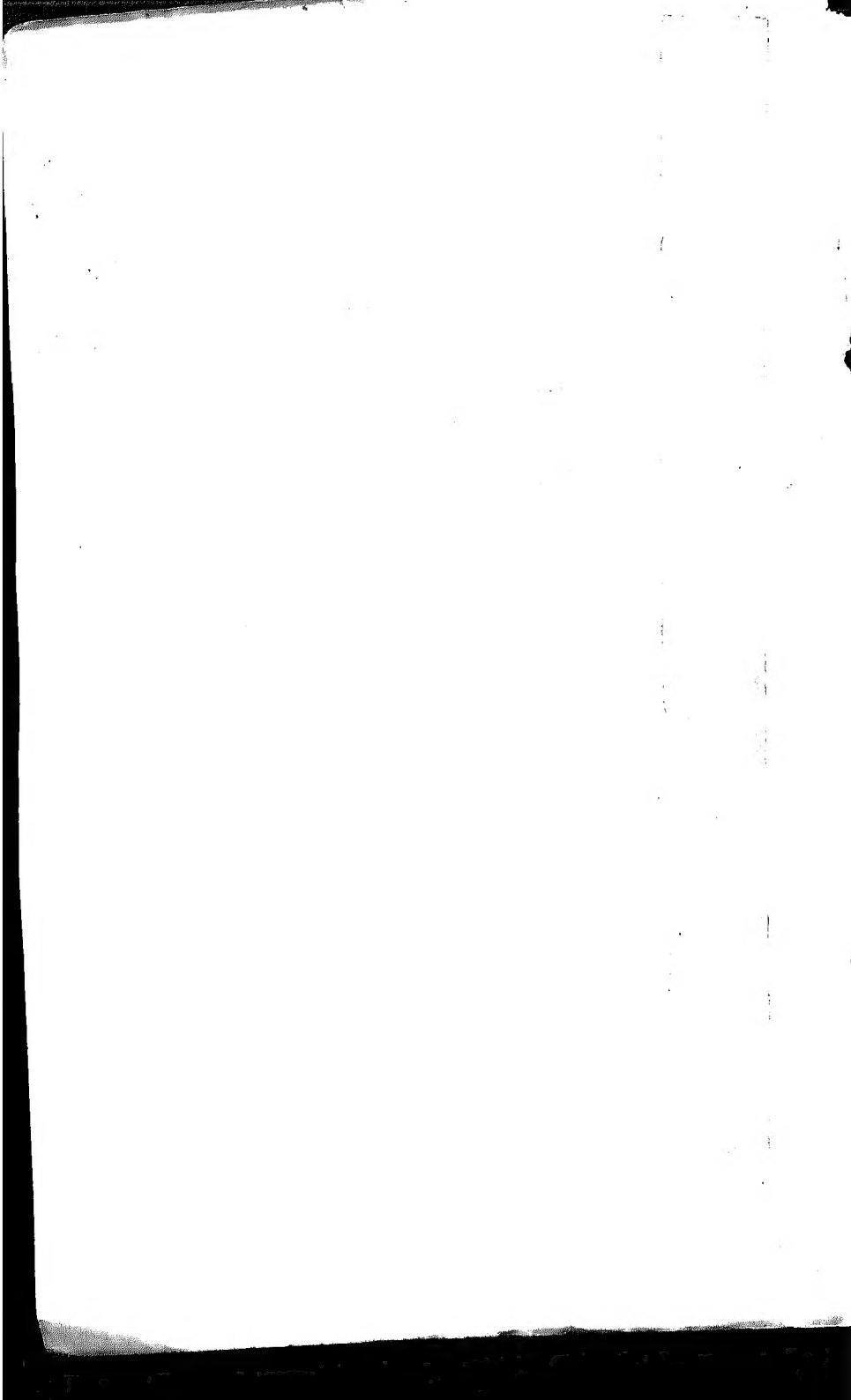
الفهرس

الموضوع ————— و ٤

الصفحة

٣	تقديم
٥	مقدمة
٨	الشريعة والاجتهاد والفقهاء
١٤	اجتهاد الرسول ^{صلى الله عليه وسلم} والصحابة ^{رضي الله عنهم} والتابعين ^{رضي الله عنهم}
٢٤	الحكمة في اجتهاده ^{صلى الله عليه وسلم}
٢٦	الاجتهاد ليس على الحقيقة تشريعاً
٢٨	استنتاج
٣٠	التشريع في عصر النبوة
٢٦	الاجتهاد الفكري في عصر الخلفاء الراشدين
٧٨	الاجتهاد الفقهي في العصر الأموي
٨٩	الاجتهاد الفقهي في العصر العباسي
٩٤	أصول مذهب الحنفية
٩٦	أصول مذهب المالكية
٩٩	أصول مذهب الشافعي
١٠٣	أصول الحنابلة
١٠٧	عمل العلماء بعد عصر الاجتهاد
١٠٩	خاتمة

رقم الايداع ١٥٧١ لسنة ١٩٧٠



الكتاب القادم

القيادية

لفضيلة الإمام الأكبر المرحوم

الشيخ محمد الخضر حسين

الثمن ٥ قروش

طبع بمطبعة الأزهر

Bibliotheca Alexandrina



0231219

14
19